اتّجاهات المرأة السورية نحو الزواج السياحي

دراسة ميدانية على عينة في مدينة دمشق

د. أمل معطي ●

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى دراسة اتّجاهات المرأة السورية نحو الزواج السياحي، وهو أحد أشكال الزواج غير التقليدية وغير المألوفة والتي انتشرت في العقود الماضية بشكل ملحوظ في العالم العربي، والذي ترافق مع العديد من التطورات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لهذه المجتمعات، وهو زواج الفتاة السورية من شاب يحمل جنسية عربية غير سورية، وقد تطرّق البحث إلى المشكلات الأساسية لهذا الزواج حسب وجهة نظر المرأة السورية مثل ضمان حقوقها الشرعية المترتبة عن هذا الزواج وضمان استمراريته.

وقد انتشر هذا الزواج بشكل ملحوظ في المجتمع السوري، نتيجة التغير في الكثير من المفاهيم والقيم ومسلمات المجتمع، فقد أفرزت التطورات الاجتماعية والاقتصادية أنماطاً جديدة من السلوك والقيم لم تكن مألوفة في مجتمعنا السوري، وطغى الجانب المادي على الكثير من هذه الأنماط السلوكية.

تتحدد أهمية هذا البحث في كونه يحاول التعرض لمشكلة تتزايد في مجتمعنا وتترك آثاراً

● جامعة دمشق - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - قسم علم الاجتماع.

سلبيةً على المرأة والأسرة والمجتمع نظراً للازدواجية التي تعيشها المرأة بين القيم المتعارف عليها في المجتمع وخاصة في تحقيق أركان الزواج الشرعي وتكوين أسرة مستقرة، وبين هذا الزواج الذي ارتبط بظهور قيم مادية جديدة لكونه قائماً على تحقيق المصلحة للطرفين وليس من أجل بناء أسرة ترفد المجتمع بأبناء معافين.

و توصل البحث إلى عدة نتائج، منها:

1. تؤيد الغالبية الزواج الرسمي وتسعى المرأة إليه وهذا يتماشى مع العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في مجتمعنا.
2. تؤيد الغالبية أيضاً فكرة الزواج السياحي باعتباره شكلاً من أشكال الارتباط التي تجنب الوقوع في المحرمات، على الرغم من أن بعضاً منهم لا يراه سبباً لذلك.
3. للأسرة أهمية كبيرة ودور كبير في التنشئة وتوجيه المرأة للتمسك بالعادات والتقاليد والقيم المرتبطة بالقضايا الرئيسية والمصيرية بحياتها.

مقدمة:

يهدف البحث إلى دراسة اتّجاهات المرأة السورية نحو الزواج السياحي، وهو أحد أشكال الزواج غير التقليدية وغير المألوفة والتي انتشرت في العقود الماضية بشكل ملحوظ في العالم العربي، والذي ترافق مع العديد من التطورات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لهذه المجتمعات، وهو زواج الفتاة السورية من شاب يحمل جنسية عربية غير سورية، وقد تطرّق البحث إلى المشكلات الأساسية لهذا الزواج حسب وجهة نظر المرأة السورية مثل ضمان حقوقها الشرعية المترتبة عن هذا الزواج وضمان استمراريته.

وقد انتشر هذا الزواج بشكل ملحوظ في المجتمع السوري، نتيجة التغير في الكثير من المفاهيم والقيم ومسلمات المجتمع، فقد أفرزت التطورات الاجتماعية والاقتصادية أنماطاً جديدة من السلوك والقيم لم تكن مألوفة في مجتمعنا السوري، وطغى الجانب المادي على الكثير من هذه الأنماط السلوكية.

تتحدد أهمية هذا البحث في كونه يحاول التعرض لمشكلة تتزايد في مجتمعنا وتترك آثاراً
سلبيةً على المرأة والأسرة والمجتمع نظراً للازدواجية التي تعيشها المرأة بين القيم المتعارف عليها في المجتمع وخاصة في تحقيق أركان الزواج الشرعي وتكوين أسرة مستقرة، وبين هذا الزواج الذي ارتبط بظهور قيم مادية جديدة لكونه قائماً على تحقيق المصلحة للطرفين وليس من أجل بناء أسرة ترفد المجتمع بأبناء معافين.

أولاً- الإطار المنهجي للبحث :

أ- مشكلة البحث وتساؤلاته :

يسعى البحث لدراسة الزواج السياحي كظاهرة اجتماعية أخذت بالانتشار والتزايد في السنوات السابقة من الجوانب الاجتماعية، ويحاول البحث أن يرصد ظروف هذا الزواج والآثار السلبية الناجمة عنه والتي بدورها تؤثر في التماسك الأسري والعلاقة الواضحة والصريحة بين الآباء والأبناء، لأن هذا الزواج يؤثر في المرأة تأثيراً مباشراً في القدوم إليه فهو يشكل أحد العوامل الأساسية في بناء المجتمع أو انهياره، حيث ترفد الأسرة السليمة المتماسكة المجتمع أبناءً يشكلون الأساس في بنيته، علما بأن هذا الزواج أصبح يشكل خطراً نتيجة اعتبارات عديدة منها تأخر سن الزواج وارتفاع نسبة البطالة التي تحدّ من الزواج الرسمي، هذا على المستوى الاجتماعي، أما على المستوى الشرعي فكل مجتمع تحكمه شرائع وقوانين وقيم وأعراف، تمثله نظرة دينية تتمثل في آراء علماء الدين والذي اعتبر بعضهم أن هذا الزواج صحيح وبعضهم الآخر عدّه علاقات باطلة لا ترقى إلى مستوى الزواج الشرعي، وبين هذين الرأيين يرى الفقهاء وعلماء الدين أن الزواج وإن اكتملت أركانه وصحت شروطه فهو صحيح أما إذا فقد ركناً أو شرطاً أصبح باطلاً، وتظهر تلك الثغرات في السلوكيات التي يسلكها الأفراد لتنظيم حياتهم وتبقى هذه الثغرات موجودة في المجتمع وتبرز حينئذٍ المشكلة الاجتماعية التي يحاول بعضهم حلّها، ولكن عند بلوغها درجة أكثر تعقيداً كالزواج السياحي يترتب علينا دراسة الموضوع بشكل جاد ونضع اقتراحاتنا لتوفير الشروط الملائمة للحد من هذا الزواج أو ضبطه بما يحقق شروطاً أفضل وضمانة أعلى للمرأة.

وتكمن المشكلة الأساسية لهذا الزواج في النتائج المترتبة عنه خلال فترة قريبة أو بعيدة، فقد يسعى أحد طرفي الزواج لإنهاء عقد الزواج بحسب مقتضياته ومصالحه الشخصية، سواء كان عقد الزواج موثّقاً أم غير موثّق، وينجم عن ذلك تبعات اجتماعية تتسبب بالضرر والأذى بشكل كبير لأحد طرفي العلاقة .

وتتحدد مشكلة البحث بالإجابة عن التساؤلات التالية :

- هل يختلف اتّجاه المرأة نحو الزواج السياحي باختلاف الحالة الاجتماعية ؟
- هل يختلف اتّجاه المرأة نحو الزواج السياحي باختلاف العمر ؟
- هل يختلف اتجاه المرأة نحو الزواج السياحي باختلاف المستوى التعليمي ؟
- هل ترى المرأة أن هذا الزواج لا يؤدي إلى الاستقرار الأسري ؟
- هل ترى المرأة أن هذا الزواج هو مادي بحت ؟

ب- أهمية البحث :

تحددت أهمية البحث في كونه من الأبحاث الاجتماعية المعاصرة في علم الاجتماع وندرة الدراسات الاجتماعية فيه بالإضافة إلى أنه يؤثر على المرأة تأثيرا مباشرا لذا تحددت أهميته في التعرف إلى اتجاهات المرأة السورية في قبولها هذا الزواج لما له من آثار سلبية عليها، هذه الازدواجية التي تعيشها المرأة بين القيم الاجتماعية المتعارف عليها في المجتمع وخاصة في تحقيق أركان الزواج الشرعي وبين هذا الزواج الذي ارتبط بظهور قيم مادية جديدة لأن هذا الزواج قائم على تحقيق المصلحة للطرفين وليس من أجل بناء أسرة وبالتالي تحددت أهمية الموضوع من خلال إعلان السفارة السعودية في سورية أنها رصدت /400/ أسرة مشتتة نتيجة لزيجات رجال سعوديين من نساء سوريات ضمن ظاهرة باتت واضحة في المجتمع السوري تسمى بزيجات الصيف، وقالت مصادر صحفية إن زواج الصيف هو زواج يعقد في إجازة الصيف دون تحديد وقت للطلاق وإلا لكان ذلك متعة ويتعامل مع هذا النوع من الزواج الأثرياء ومن يسافر كثيرا للعمل التجاري أو غيره، وتشير تقارير إعلامية إلى أن زيجات الصيف، أو ما يسمى (الزواج السياحي) تنتشر في عدة دول عربية [1]

ج- أهداف البحث:

تحددت أهداف البحث على النحو التالي :

- التعرف إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي أدت لقبول المرأة هذا الزواج .
- التعرف إلى اتجاهات المرأة في قبولها لهذا الزواج.
- إثارة هذه الظاهرة الاجتماعية الناتجة عن جملة من التغيرات الأسرية والمادية والثقافية في المجتمع.

د- الدراسات السابقة :

تنبع أهمية البحث من كونه لم يعثر على دراسات اجتماعية تناولت دراسة هذا الموضوع وهناك بعض الدراسات التي تناولت الموضوع من الناحية القانونية والشرعية فقط.

الدراسة الأولى: بعنوان اتجاهات الطلبة نحو أشكال الزواج المستحدثة : العرفي، المسيار، الفرند، دراسة ميدانية على طلبة قسم علم الاجتماع، 2010.

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى اتجاهات طلبة قسم الاجتماع نحو أشكال الزواج المستحدثة (العرفي، المسيار، الفرند) والعلاقة بين اتجاهاتهم وعدد من المتغيرات المتعلقة بهم (الجنس – السنة الدراسية : أولى – رابعة)، البيئة الأساسية (ريف – مدينة)، الحالة الاجتماعية، وقد

اعتمد البحث منهجية ملائمة لهدف البحث تمثلت بالمنهج الوصفي التحليلي والمسح الاجتماعي، بأسلوب العينة بوصفها طريقة لرصد الواقع الاجتماعي، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات العامة عن المبحوثين ومقياس ليكرت أداة لقياس اتجاهاتهم نحو الموضوع المدروس، وتكون المجتمع الأصلي للبحث من طلبة السنة الأولى والرابعة (ذكورا وإناثا) في قسم علم الاجتماع وسحبت العينة بطريقة قصدية بنسبة 10 % من طلبة السنة الأولى، و10 %من طلبة السنة الرابعة وبلغ حجم العينة /176/، منهم /104/ طلاب وطالبات من السنة الأولى و/72/ طالباً وطالبةً من السنة الرابعة، وبناء على التحليل الإحصائي تم التوصل إلى عدد من النتائج التي تشير إلى مدى ارتفاع مستوى الوعي لدى الطلبة الذين كانت اتجاهاتهم نحو أشكال الزواج المستحدثة سلبية [2] وتوصل البحث إلى عدة نتائج منها:

1. إن اتجاهات النسبة الكبرى من الطلبة نحو زواج (العرفي) كانت سلبية.
2. إن اتجاهات النسبة الكبرى من الطلبة نحو زواج (المسيار) كانت سلبية.
3. إن اتجاهات النسبة الكبرى من الطلبة نحو زواج (الفرند) كانت سلبية.
4. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات الطلبة الذكور واتجاهات الطلبة الإناث نحو أشكال الزواج المستحدثة.
5. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات طلبة السنة الأولى واتجاهات طلبة السنة الرابعة نحو أشكال الزواج المستحدثة.
6. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات الطلبة الريفيين واتجاهات الطلبة المدنيين نحو أشكال الزواج المستحدثة.
7. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات الطلبة المتزوجين واتجاهات الطلبة غير المتزوجين نحو أشكال الزواج المستحدثة [3].

الدراسة الثانية: بعنوان تكاليف الزواج وتكوين الأسرة في مدينة دمشق، جامعة دمشق، 2005، رسالة ماجستير.

1. حددت الدراسة المبررات التي دعت لتناول هذه الظاهرة وهي عدة محاور منها:
2. ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج تعد من أكثر المشكلات الاجتماعية أهمية لدى الكثير من الشباب والأسر.
3. انتشار العزوبة والعنوسة في المجتمع السوري وارتفاع معدلاتها وتأخر سن الزواج بسبب

عدم قدرة الشاب على تكاليف الزواج.

4. انتشار السلوك المنحرف بسبب ارتفاع تكاليف الزواج يدفع فئة من الشباب إلى الانحراف.
5. ارتفاع تكاليف الزواج يدفع بعض الشباب إلى اتّباع بعض السلوك كتعاطي المخدرات.
6. ارتفاع تكاليف الزواج قد يكون سبباً لارتفاع نسبة العلاقات الجنسية غير الشرعية.
7. ارتفاع تكاليف الزواج قد يؤثر على تكوين الأسرة في مدينة دمشق وبالتالي تظهر الآثار السلبية بتفشي العديد من المشكلات. [4]

وتوصلت الدراسة إلى نتائج مهمة وهي أن تكاليف مشروع الزواج في مدينة دمشق تعتبر مرتفعة وتشكل مشكلة حقيقية لدى فئة كبيرة من أبناء مدينة دمشق المقبلين على الزواج وتقف عثرة في طريق زواجهم وتكوين أسرهم.

وهناك جملة من المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تسهم في تكريس معاناتهم منها تعثر سياسات الإصلاح الاقتصادي ومشاريع التنمية بصورة عامة وارتفاع معدل الفقر وغياب العدالة الاجتماعية، إلى ندرة فرص العمل التي تتناسب مع مستوى كفاءات الشباب وميولهم وتدني مستوى دخل الفرد بما لا يتناسب مع مستوى المعيشة وتطلعات المواطن ومتطلبات الأسرة العصرية وطول الفترة الزمنية التي يحتاجها الشاب المقبل على الزواج لتأمين المتطلبات الضرورية للزواج بالإضافة إلى مشكلة السكن والابتعاد عن تعاليم الشرع في توجيه الأسر والشباب نحو القيم والأخلاق والأنماط السلوكية المثلى الواجب الاقتداء بها في حياتهم.

تعقيب على الدراسات السابقة :

سبق وذكرنا أن هناك ندرة في الدراسات الاجتماعية حول هذا الموضوع وعثر على القليل منها وهنا تبرز أهمية البحث بدراسته لهذا الموضوع والتعرف إلى الأسباب التي تدفع المرأة لقبول هذا الزواج ثم أهمية دور الأسرة في حمايتها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية بالإضافة إلى الدور المهم للعوامل الثقافية ومساهمة الانترنيت في عملية التواصل الاجتماعي وانعكاساته السلبية على المرأة.

هـ- مفاهيم البحث:

اعتمد البحث على عدة مفاهيم أساسية منها الزواج والزواج السياحي والزواج المختلط والاتجاه والأسرة والعولمة.

1 - **الزواج (Marriage): يرتكز الزواج على دعامتين أساسيتين:**

أ- الشرعية حيث إن للزواج شروطاً شرعيةً محددةً بدقة سواء أكانت تشريعاً سماوياً أم من قانون طبيعي.

ب- الاستمرار في العلاقة الزوجية الذي هو أهم أركان العلاقة الشرعية وتبدأ العلاقة الزوجية بإشهار الزواج وبذلك تشهد البيئة الاجتماعية عليه، ويكون بحفلة الزواج التي من خلالها يتحقق الإشهار وفي الوقت نفسه لا يمكن اعتبار شرط الاستمرار في علاقة الزواج استبعادا لاحتمال إنهاء العلاقة الزوجية في حال عدم التوفيق.(5)

والزواج هو أيضاً وثيقة قانونية ضرورية لعدم خلط الأنساب وضمان حقوق الزوجين وتحديد واجبات كل منهما نحو الآخر.(6)

2 - **الزواج السياحي (الصيفي) (Tourism Marriage)**: ويحصل هذا الزواج عندما يسافر الرجل إلى بلد آخر للعمل أو الإقامة الطويلة ويرغب في أن يعصم نفسه من الخطأ ويقرر الزواج، وهنا تتحدّد شرعية الزواج بالنية المسبقة، فإن كان الزواج بنية الديمومة وعقد عليها بشكل شرعي فهو صحيح ويسمى زواجاً سياحياً نتيجة السفر الدائم ويكون الزواج هنا شرعياً، وإن كانت النية بزواج مؤقت يدوم بدوام الإقامة فقط ، عندها تنتفي عنه صفة الشرعية. (7)

3 - **الاتجاه (Direction)**: هو ميل أو نزعة يتعلمها الفرد من بيئته الاجتماعية ويستعملها في تقييم الأشياء بطريقة متميزة ومتماسكة ، ويعرفه علم النفس بأنه حالة من الاستعداد أو التأهب لدى الذات (الفرد-الجماعة) للقيام بنشاط معين في موقع معين واتفق الباحثون على تعريف الاتجاه بأنه يشير إلى حكم معين قد يكون إيجابياً أو سلبياً نحو موضوع أو فكرة أو شخص أو أي مظهر من مظاهر البيئة. (8)

ثانياً- الإطار النظري للبحث :

أ- لمحة عن الزواج غير الرسمي :

وجدت أشكال الزواج غير الرسمي تاريخياً وسمّي بزواج الدم وهي طريقة زواج قديمة تتم عن طريق شك إصبع الشاب بدبوس حتى يسيل منه الدم وتقوم الفتاة بذلك أيضاً ويضمان إصبيعيهما معاً حتى تختلط دماؤهما فيصبحا زوجين وهذه الطريقة بدائية همجية قديمة في الزواج كانت منتشرة بين بعض القبائل الإفريقية والهنود الحمر في أمريكا وقبائل الفايكنج في شمال أوربا واندثرت هذه العادات لأن هذا الزواج محرم شرعا فهو يمثل كارثة أخلاقية وصحية

يمكن أن تنقل بعض الأمراض المعدية. [9]

وفي الحضارة الفرعونية التي اعتبرت من أقدم الحضارات، شكلت بنية الأسرة الفرعونية نسقاً متكاملاً وكان المصريون القدماء يهتمون بتزويج أولادهم ويسمحون لهم باختيار الزوجة حيث تقام طقوس للزواج تبارك هذا الزواج يتم بمستندات رسمية ، أما عند العرب فكانت حقوق المرأة مهدورة ووجدت أنواع عديدة من الزواج كلها غير رسمية وجاء الإسلام وصحح هذه الأوضاع في ظل أسرة تتحقق فيها الحقوق والواجبات للزوجين وتوفر للأبناء حياة كريمة سعيدة حيث اهتم الإسلام بالأسرة فاعتمد عليها في بناء الفرد والجماعة[10]، والحكمة من مشروعية الزواج في الإسلام هي:

- حفظ النوع الإنساني وبقاؤه.
- الإنسان لا تستقيم أموره ما لم تنتظم أحوال بيته.
- الإنسان ميال إلى الاستئناس فوجود الزوجة محقق لذلك.
- يحقق الزواج صيانة الإنسان عن الوقوع في الانحلال الخلقي.
- يحقق الزواج الأنساب من أهمها حفظ الحقوق في المواريث.
- الزواج سبب لاستمرار العمل الصالح للإنسان. [11]

وفي أوربا وجد نوع من الزواج هربا من العقوبة لدى خوف الرجل من إملاء شروط عليه من المرأة لعلاقة غير رسمية فكانا يحرران عقد الزواج العرفي بإرادتهما دون ولي ولا شاهد يشهره في وجه العدالة ليدلل بالعقد على رضاها فيفلت من الالتزام بالعقد الرسمي ، ويكتب كل من الرجل والمرأة العقد سرا دون طقوس كنسية ليشهراه كدليل أمام القانون من أجل الأخلاق والتهرب من العقوبة، لكن الكنيسة والقانون ظلا لا يعترفان إلا بالزواج الذي يتم بطقوس كنسية يقيمها الكاهن والرؤساء الدينيون بحضرة الشهود. [12]

وفي العقود الثلاثة الأخيرة انتشرت أشكال حديثة من الزواج شكلت خللاً في القيم الاجتماعية المتعارف عليها في المجتمع وتركت آثاراً سلبية على الفرد والمجتمع، واهتمت الأدبيات الاجتماعية بالأشكال الحديثة للزواج الذي انتشر كالمسيار والمسفار– والسياحي (الصيفي) والفرند والويك إند لم تكن معروفة في السابق وأدى انتشارها إلى تفسخ القيم الاجتماعية وتفكك الأسرة باعتبارها المؤسسة الاجتماعية الأولى التي تحتضن أفكار الإنسان ومعتقداته منذ طفولته عن نفسه ومجتمعه ودور التنشئة الاجتماعية التي تنعكس على شخصية المرأة بأسلوب تعاملها مع المجتمع.

ب- الزواج السياحي في القانون السوري:

يتمثل الحكم القانوني في معظم الدول العربية من قوانين الأحوال الشخصية، هذه القوانين المأخوذة من أقوال الفقهاء وهي تختلف في كثير من الأحيان في بعض المواد من دولة إلى أخرى حسب اختلاف المذهب الذي تأخذ به الدولة ولم يرد ذكر الزواج السياحي في تلك القوانين، على سبيل المثال لم يرد في قانون الأحوال الشخصية الأردني أية مواد قانونية ولكن وردت نصوص بخصوص الشروط التي تنفي مقتضى العقد فأبطلت الشروط المنافية لمقاصد الزواج أو الشروط التي تلتزم بمحظور شرعي حسبما ورد في الفقرة الثالثة من المادة التاسعة عشرة كالتالي:

« إذا قيد العقد بشرط ينافي مقاصد عقد الزواج أو يلتزم فيه بما هو محظور شرعاً كأن يشترط أحد الزوجين على الآخر ألاّ يساكنه أو ألاّ يعاشره معاشرة الأزواج أو أن يشرب الخمر أو أن يقاطع أحد والديه كان الشرط باطلاً والعقد صحيحاً »[13]

وورد في القانون السوري في الفقرة الأولى من المادة الرابعة عشرة من قانون الأحوال الشخصية السوري كالتالي:(إذا قيد عقد الزواج بشرط ينافي نظامه الشرعي أو ينافي مقاصده ويلتزم فيه ما هو محظور شرعا كان الشرط باطلا والعقد صحيحا). [14]

ويرى الشيخ محمد عبد الله الأحمد أن الزواج غير الرسمي في سورية هو عبارة عن ظاهرة اجتماعية ظهرت مؤخراً في عدد من الدول الإسلامية ومنها سورية بنسب متفاوتة، لأن هذا الزواج غير المستوفي الشروط الشرعية يعتبر باطلاً شرعاً بل إن البعض يعتبره زنى وما ترتب عليه من أبناء غير شرعيين وهو الرأي المتفق عليه عند جميع الفقهاء، والنظرة لهذا النوع من الارتباط لا يختلف في الدين المسيحي أيضاً، حيث يؤكد الأب أنطوان شهدا أن المسيحية لا تعترف مطلقاً بوثيقة الزواج غير الرسمي بأشكاله وتعتبره زنى لأن الزواج بالمفهوم المسيحي هو عبارة عن شركة يجمعها الله بين رجل واحد بامرأة واحدة ليس مجرد عقد، ويؤكد على أن الكنيسة ترفض هذا الزواج لأنه لا يتم حسب كلام الإنجيل ولا يخضع للصلاة ولا حتى قراءات هذا الكتاب المقدس، وبالتالي هذا ليس زواجاً مسيحياً لأنه لا يعتمد على التشريع الإلهي ويتم دون إشراك الأسرتين معا. [15]

وفي سورية انتشرت ظاهرة الزواج السياحي بصورة كبيرة وخلفت الكثير من المشاكل الأسرية حيث تراجعت السياحة الأوروبية في السنوات الماضية لصالح السياحة العربية، وفي السنة الماضية زار سورية أكثر من مليوني سائح عربي معظمهم من دول الخليج العربي الذين يأتون صيفا

لقضاء الإجازة، ويعتبر الزواج السياحي (الصيفي) سواء كان موثقاً أم عرفياً هو عبارة عن عقد زواج سياحي مثل عقد التأجير السياحي، زواج مؤقت تنتهي مفاعيله بانتهاء الإجازة الصيفية لكنه يترك خلفه أطفالاً بلا هوية وتجارة بلا دفاتر، وفي هذا الإطار يعتبر الزواج من الخليجيين هو الموضوع المهم في الوقت الحالي في سورية لكثرة الحالات التي خلفها وراءه هذا الزواج واعتبرت الحكومة السورية أن هذا الموضوع شكّل نوعاً من الحساسية مع الدول العربية الشقيقة، ولا توجد إحصائيات تظهر وجود هذه المشكلة لكن مصادر في وزارة العدل تقدر وجود خمسة آلاف حالة زواج من خليجيين في السنوات العشر الماضية معظمها غير مسجل لكن الذي يكشفها هو المئات من الأطفال مجهولي النسب [16].

وتلفت الناشطة في رابطة النساء السوريات (سوسن زكزك) إلى حجم المشكلة الكبيرة مشيرة إلى أن عقود الزواج لا تتضمن أي بند يشير إلى جنسية الزوج أو الزوجة، ما يزيد من صعوبة إحصاء تلك الظاهرة ولكن الذي يجعل هذه الظاهرة تتحول إلى أزمة هو تحول بعض حالات الزواج هذه إلى حالات بيع وشراء وظهور شبكات منظمة تعمل في بزنس الزواج وتؤكد الباحثة (سوسن زكزك) أنه لا يمكن معرفة عدد حالات الزواج الناجحة وعدد الفاشلة منها لأن قسماً كبيراً هو عبارة عن زواج سياحي، قصير وسريع، يأتي من أجل قضاء العطلة الصيفية وتؤكد أن السبب لا يتعلق بالخليجيين أنفسهم بل بمنظومة كاملة تقوم على (تشريع الخطأ وقوننته) وتزيد هذه الظاهرة بالبيئات الفقيرة التي تجد أن المقدم والمؤخر الممنوح للفتاة يساعد الأسرة على تحسين مستواها ودون أن تخالف الشرع أو تمارس الدعارة [17].

ولا يوجد أي محظورات في القانون السوري على زواج السوريات من غير السوري فيقول المحامي (خير النابلسي) إن الدين والقانون يسمحان للمرأة بالزواج من الرجل بغض النظر عن جنسيته، ولا يضع أي اشتراطات على ذلك، أما اليسر أو العسر في الحياة المشتركة فذلك لا يمكن التنبؤ به، سواء أكان سورياً أم عربياً.

ج- العوامل المؤدية للزواج السياحي :

1 - العوامل الأسرية :

أثرت التغيرات التي شهدها المجتمع السوري على الأسرة التقليدية وعلاقة الأهل بأبنائهم، وهذا يعطي دليلاً على اختلاف شكل العلاقة بين الأهل وأبنائهم منذ فترة من الزمن عن الآن والأنماط السلوكية الجديدة التي لم تكن موجودة منذ سنوات طويلة، وهذا بدوره يؤدي إلى

اختلاف صورة الوالدين في تعاملهما مع بناتهم من منزل لآخر فنرى أسرة تقليدية بعلاقاتها مع ابنتهم وأسرة أخرى تعتمد على علاقات متحررة من غير حدود في أسرة أخرى، وهنا يؤكد (فيصل الفوزان) على أهمية رعاية الأسرة لأبنائها وتشجيعها على إقامة الأسرة المستقرة استناداً إلى أنها أهم لبنة في بناء المجتمع وأساس قوته وبدون الأسرة لا يمكن أن يتقدم المجتمع. [18]

و يبرز الدور الإيجابي للتنشئة الاجتماعية للأسرة في أن تحقق النضج النفسي والاجتماعي للأبناء يظهر في صورة إيجابية لأخطارهم وتصرفاتهم وعدم حدوث النضج يعني أن الشباب والمرأة خاصة تعيش في صراع ناتج عن عدم استيعابه للتغيرات الحادثة في المجتمع أو لقصور في التنشئة الاجتماعية [19].

وتؤكد الدكتورة (عزة كريم) أستاذة علم الاجتماع بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، أن الضرر يقع على الفتاة فهي أصبحت متزوجة ولا تستطيع إعلان هذا الزواج أمام أسرتها ومجتمعها، وأحيانا يتقدم لها شاب لخطبتها ترفض وتتعرض لضغوط الأسرة وتعيش في صراعات نفسية فهي لا تستطيع الاعتراف بأمر هذا الزواج أمام أسرتها بالإضافة لاحتمال حدوث حمل ومحاولة إجهاض نفسها مما يعرضها للأذى البدني والنفسي، وقد لا تستطيع مواجهة المجتمع عندما تظهر عليها أعراض الحمل وقد تخلى عنها الزوج وبالتالي تكون خسرت كل شيء [20].

وتشير الدكتورة (نادية رضوان) أستاذة علم الاجتماع بالجامعة الأمريكية إلى أن هناك أسباباً متعددة ومتنوعة وتتفاوت بين الأشخاص، فعلى سبيل المثال يختلف دافع الأرملة التي لديها أطفال تخاف على نفسياتهم من التأثير من زوج الأم عن زواج امرأة سبق لها الزواج من قبل، ويظهر هذا التصور أو الاضطرابات في ظل وجود احتياجات أساسية لا تتم تلبيتها مما يشعر الفتاة بعدم الأمان والحرمان إذ إنه لا يوجد ما يحقق طموحها في حياة مستقرة بوجود مشكلات اجتماعية وفقدان الثقة بالنفس، على سبيل المثال يقدم أحد الشباب على المخدرات وإحدى الفتيات تقدم على هذا الزواج نظراً لقناعاتها بأنها لن تتزوج [21].

أما دور الأسرة في حماية المرأة فهو ما يلي : إذا كانت عملية النمو والتنشئة صحيحة فإن الفتاة تتمتع بالصحة النفسية وتتكيف مع نفسها ومع المجتمع ومشاكله وشعورها بالأمن النفسي وهي حاجة ضرورية لها تمثل صمام الأمان بالنسبة لها وهي تحفظ له تماسكه وقوته وسعادته وثقته بنفسه ويختلف عن زواج فتاة امرأة تحصل على معاش زوجها المتوفى، وفي كل الأحوال

تعتبر هذه الزيجات خطراً كبيراً يهدد كيان الأسرة واستقرار المجتمع.

ويمكن القول بأن المرأة عضو ضمن إطار الأسرة وتشكل شريحة مهمة في المجتمع فتقع مسؤولية كبيرة على الأسرة وهي توعية المرأة وإحساسها بالمسؤولية تجاه نفسها أولا وأسرتها ثانيا.

2 - العوامل المادية:

يرى علم الاجتماع أن الزواج السياحي هو نتيجة صعوبات مادية حيث البطالة وضعف الأجور وعدم وجود مسكن وارتفاع تكاليف الزواج من مهر وتأثيث المسكن، هذه الأشياء كلها لا يستطيع الشباب تحملها وبهذا ارتبطت الصعوبات الاقتصادية بصعوبات اجتماعية متمثلة في سيطرة التقاليد على الأسر بتمسكها بتكاليف باهظة بالإضافة إلى تمسكها بالمستوى الاجتماعي لمن يتقدم لابنتها ولا تأخذ بعين الاعتبار أن الشاب بعد تخرجه من الجامعة لم يعد يولي هذه المسألة اهتماماً ولدى رفض الأسرة له فهو في الوقت نفسه يقيم علاقة عاطفية مع ابنتهم فيتزوجان بإحدى هذه الأشكال للزواج.

و يلاحظ أيضاً الارتفاع الواضح في متوسط سن زواج المرأة وانتشار ظاهرة العنوسة وهذا يدفع بالمرأة إلى الزواج سراً، وحسب منظور علم الاجتماع فإن الزواج السياحي محكوم عليه بالفشل لأن الدافع الأساسي ليس المودة والرحمة والإنجاب وإنما انحصار الزواج في الناحية المادية بالإضافة إلى نواح أخرى كالجنسية، لذلك يبدأ الزوج بالتهرب من مسؤولية هذا الزواج وفي هذه الحالة لا تجد المرأة أسرة تعتمد عليها ولا قانوناً ينصفها بهذا العقد غير القانوني بالإضافة ليس للزوجة أي نفقة ميراث[22].

إن الزواج السياحي قائم على فقر بعض العائلات في بعض البلدان فيزوجون بناتهم خلال العطلة الصيفية ثم يطلقونهن في نهاية العطلة. [23]

وبينت دراسة أهمية العامل الاقتصادي التي تسببها ظاهرة الزواج السياحي على عينة /40/ فتاة من الفتيات اللواتي جربن هذا الزواج أن ضحاياه هن في الغالب من الفئات العمرية 20–24 سنة بنسبة 38 % تليها الفئة العمرية 15–19 عاماً بنسبة 35 % وجاءت في المرتبة الدنيا من الفئة العمرية 25–29 سنة بنسبة 20 % من إجمالي العينة.

ومن خلال المعطيات الإحصائية تبين أن غالبية فتيات الزواج السياحي هنّ من ذوات الشهادات الثانوية بنسبة30 % تليها ذوات الشهادات الابتدائية بنسبة 22.5 % وحلت ثالثا

الفتيات من ذوات الشهادات الإعدادية بنسبة 17.5 % ، تليها فئة الجامعيات بنسبة 12.5 % ثم الملمات بنسبة 7.5 % ، فيما تساوت الفتيات اللواتي يحملن شهادات الدبلوم مع مثيلاتها الأميات بنسبة 5 %، وبنيت الدراسة أن أكبر نسبة الأسر التي ترفض الزواج السياحي لبناتها هي عائلات متوسطة الحال بنسبة 30 % تليها بفارق كبير العائلات الفقيرة التي شكلت 57.5 %من عدد العينة المدروسة وشكلت الأسر الغنية نسبة لا تذكر من إجمالي عينة البحث (24)

وفي مصر يعتبر الزواج السياحي نشاطاً تجارياً مربحاً حسب تفسير أستاذة علم الاجتماع (سامية خضر) فوجود مكاتب الزواج هو استغلال لظاهرة العنوسة حيث يقومون مستهدفين الربح بتسهيل زيجات هي في حقيقتها جرائم منظمة لخروجها من نظام الحدود الجمعية إلى الزواج السياحي التجاري وخاصة في المواسم السياحية وترى الدكتورة (سامية خضر) أن هذه الزيجات غير ناضجة لافتقادها العديد من القواعد الأساسية لأنها قامت على أساس العنوسة أو الطلاق أو الفقر فإنه يتم اختيار هذا الزواج لظروف قهرية وهو ما يعد امتهاناً للمرأة وإهداراً لكرامتها، فالهدف من هذا الزواج تحقيق المصالح المادية سواء للمكاتب الذين يختارون الفتيات أم للأسرة، واعتبرت الدكتورة (خضر) أن انتشار مكاتب الزواج وإقبال العوانس والمطلقات عليها يرجع إلى بعض التحولات السلوكية التي طرأت على المجتمع في السنوات العشر الماضية ومنها الضغوط الاقتصادية القاسية وارتفاع نسبة التسرب من التعليم وخاصة بين الفتيات وغياب القدوة الدينية والبحث عن المكاسب المادية بأي وسيلة مشيرة إلى أنه من المؤكد أن أصحاب هذه المكاتب لا يستهدفون من مكاتبهم القضاء على ظواهر اجتماعية انتشرت في المجتمع بقدر ما يهمهم الكسب والربح. (25)

3 - **العوامل الثقافية :**

يرى الباحث الاجتماعي موسى عيد أن الزواج السياحي انتشر في دول عربية كثيرة بشكل كبير ولم تستطع الدراسات رصد معظم هذه الزيجات بسبب سريتها وإتمامها في الظل مشيراً إلى أن هذه الظاهرة لم تكن منتشرة قبل عشر سنوات على الأقل لكنها اليوم ظهرت بشكل واضح بسبب سهولة هذا النوع من الزواج وانخفاض تكاليفه ولاسيما في البلدان الفقيرة وأضاف الباحث أن الزواج السياحي خلف الكثير من المشاكل وقد أثيرت حوله ضجة، حيث يستغل بعض السياح فقر بعض العائلات فيتزوجون بناتهم خلال العطلة الصيفية ثم يطلقونهن مع نهاية العطلة (26)

ويمكن القول إن للعوامل الثقافية دورا مهماً في هذا الزواج حيث إن أنماط الزيجات وجدت

أصلاً لمعالجة حالات اجتماعية خاصة في ظل متغيرات العصر والتحولات الثقافية المتسارعة في المجتمع العربي فعلى سبيل المثال يوجد بعض الخاطبات اللواتي يمتهنّ هذه المهنة فتقول إحداهن إنها تضطر في الصيف للسفر إلى عدة دول لتزاول مهنتها كخاطبة للزواج السياحي مشيرة إلى أنها تكسب الكثير من المال في الإجازات الصيفية وخاصة من رجال الأعمال الذين يتهافتون على الفتيات الجميلات ويدفعون لها بسخاء، وأضافت أن العروض لا تهدأ حيث وجدت لديها /80/ طلباً لرجال يرغبون في الزواج السياحي من فتيات عربيات وبمواصفات خاصة وفي المقابل /55/ عرضاً من فتيات عربيات يرغبن في الزواج من رجال عرب على النمط الحديث أي الزواج السياحي.

وأضافت أنها خلال أسبوع زوجت ما يقارب/12/ رجلا وامرأة بنمط الزواج السياحي مشيرة إلى أن رجال الأعمال يحرصون على توافر شروط معينة في الزوجة المؤقتة مثل الجمال ونتيجة هذا الزواج حدث الكثير من المشاكل الاجتماعية وخاصة في مسألة الإنجاب التي تترك آثاراً سلبية على الأطفال [27]

هذا أحد جوانب الثقافة التي دخلت المجتمع العربي بشكل عام والمجتمع السوري بشكل خاص، أما الجانب الآخر فهو يتمثل بازدياد التوسع بشبكة الانترنيت كأداة للحصول على المعلومات وتبادلها والتي تنمو بمعدلات قياسية تبلغ 20 % كل ربع عام، بمعنى أنها تتضاعف كل عام في الإقبال على الشبكة أو حجم الصفحات المتاحة على الشبكة ويتنبأ أحد الخبراء أنه في عام 2005 ستصبح شبكة الانترنيت بحجم شبكة الهاتف اليوم علما بأنه في عام 2020 ستصبح شبكة الانترنت حاملة لكامل الخبرة الإنسانية وتتيح شبكة الانترنت المجال لأي فرد في أي مكان من العالم الحصول على ما يريد من معلومات دون قيد أو رقيب والشيء المهم هو أن المحتوى الذي يتم ضخه في رسائل الاتصال يحمل مضامين سلبية منافية لعقائدنا وقيمنا ويترك آثاراً سلبية في إدراك ووعي ووجدان المتلقين وبشكل خاص الشباب لأنها تمثل خطراً كبيراً على إدراكهم ووعيهم بقيمهم ومعتقداتهم الأصلية نتيجة لما تقوم به من عملية إحلال تدريجي لقيم بديلة تبعدهم عن قيمهم ومعتقداتهم وتسطح معارفهم وتشغل عقولهم بأتفه الأمور البعيدة عن مصالحهم ومصالح مجتمعهم. [28]

يعتبر الانترنت أحد وسائل الاتصال التي سهلت عملية التواصل الاجتماعي بين الأفراد علما أنه ظهر منذ سنتين موقع خليجي لتسهيل الزواج من سوريات قبل أن يغلق نتيجة مشاكل عديدة ،

وبقيت غرف الدردشة تمتلئ بالحديث عن هذه الظاهرة وخاصة في السعودية حيث تشتكي فتيات وسيدات سعوديات من زواج أبناء بلدهم من سوريات خاصة عندما ترضى السورية بأن تكون الزوجة الثانية في وقت تزداد فيه العنوسة في السعودية لأكثر من مليون ونصف المليون عانس في السعودية حسب إحصاءات عام 2009 حيث أعلنت وزارة الداخلية السعودية في هذا العام أنها تصدر سنوياً أكثر من /6600/ موافقة زواج بنساء خارج السعودية بمعدل /25/موافقة يومياً، وأضافت أن أغلب طلبات الزواج هذه هي من سوريات علما أن معظم حالات الزواج من سوريات تتم بكتاب (براني) وعبر شركات عابرة للجنسية ومكاتب خاطبة تضع الأسعار وترتب العقود حسب العمر واللون والجمال والحاجة [29]

د- الآثار الاجتماعية المترتبة عن هذا الزواج:

تمس الآثار الاجتماعية المترتبة عن هذا الزواج المجتمع بشكل عام والمرأة بشكل خاص لأنها تشكل طرفاً أساسياً في هذه العلاقة ويوجد العديد من الآثار السلبية الناتجة عنها:

1. تتعرض العلاقة المترتبة على هذا الزواج للانهيار في أي وقت لعدم إلزام الزوج بأية التزامات كالنفقة مما يجعله يستخف بالعلاقة إن لم تربطه بالمرأة علاقة حب تدوم .
2. يؤدي فشل الزوجة في إثبات نسب الولد إلى أبيه حتى مع قيام العلاقة بينهما إلى إضرار بالأم والولد.
3. في حال عدم موافقة الولي والأهل فإن كلاً من الزوجين يكونان تحت تهديد الاعتداء من أهل الزوجة فلن تكون صلة بين الزوجة والأهل بما يفقدها السند في حال تنكر لها الزوج في تلك العلاقة.
4. قد يُضبط الزوجان في حالة معاشرة في شقة مفروشة أو فندق وقد لا يعترف بقانونية الورقة فتوجه إلى المرأة تهمة الدعارة ولا يعترف القاضي بقانونية هذا العقد ومن ثم يقضي على المرأة بالاتهام غير الأخلاقي.
5. إن هذه الأشكال من الزواج يحرم كلا من الزوجين من ميراث الآخر ويحرم منه الولد لعدم إثبات نسبه.
6. نظرة المجتمع السلبية للمرأة التي تقدم على مثل هذه الأنواع من الزواج.

إن القدوم على هذه الأشكال الحديثة للزواج يكون سبباً للمشاكل الاجتماعية حيث يكثر

اللقطاء وتختلط الأنساب ويكثر اعتداء الأهل على بناتهم لزواجهنّ سراً دون علمهم أو موافقتهم.[30]

ثالثا – الإجراءات المنهجية :

تتمثل الإجراءات المنهجية للبحث بتحديد مجتمع البحث والعينة والمنهجية المتبعة وفرضيات البحث والتحليل الإحصائي

أ- مجتمع البحث والعينة :

العينة هي نموذجٌ يشمل جانباً أو جزءاً من وحدات المجتمع الأصلي المعني بالبحث تكون ممثلة له بحيث تحمل صفاته المشتركة، وهذا الجزء يغني الباحث عن دراسة كل وحدات المجتمع الأصلي. [31]

ويتكون مجتمع البحث الأصلي من النساء المتعلمات وغير المتعلمات تتراوح أعمارهن بين (15–55) سنة وبلغ عددهن 205 حالات سحبت بطريقة العينة العشوائية البسيطة شملت معظم أحياء مدينة دمشق حسب تقسيمها الجغرافي وتم الاختيار عشوائياً في جميع الأحياء.

ب- المنهجية المتبعة :

تم اعتماد منهج المسح الاجتماعي في البحث فهو يعدّ أهم منهج وصفي يعتمد عليه الباحث في الحصول على معلومات وافية ودقيقة تصور الواقع الاجتماعي الذي يؤثر في جميع الأنشطة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ويسهم في تحليل ظواهره ويكشف أيضاً عن العلاقات القائمة بين أبعاد الدراسة ومتغيراتها المختلفة، واعتُمد عليه أيضاً لدى دراسة اتجاهات المرأة نحو الزواج السياحي في مدينة دمشق إيجاباً أو سلباً وهن عبارة عن النساء اللواتي تزوجن أو لم يتزوجن، من خلال أداة الاستمارة في تحديد البيانات الأساسية للمرأة، لذلك لابد من الاعتماد على تلك الأسئلة من أجل التأكد من صحة الإجابة. [32]

إضافة لذلك تم اعتماد مقياس اتجاهات المرأة نحو الزواج السياحي باستخدام مقياس ليكرت (Lickert) لقياس الاتجاه من خلال إجابة المرأة عن كل عبارة من عبارات المقياس بواحدة من الإجابات الخمس:

موافقة جداً- موافقة- حيادية-غير موافقة- غير موافقة إطلاقاً. وهذه النقاط الخمس تعطي أوزاناً 5-4-3-2-1. [33].

وتم التوصل عن طريق هذا المقياس إلى الإجابة النهائية، أما مراحل جمع البيانات وتحليلها :

فقد تم جمع البيانات من أرض الواقع من خلال نموذج الاستبانة المذكورة، ومن ثم تم إعداد برنامج إدخال وتحقق للبيانات على الحاسب، وتم إدخال البيانات بنظام Access حيث تم تدقيق البيانات والتحقق من صحتها واستبعاد الاستبانات غير المحققة للشروط العلمية للبحث، ومن ثم تحويل البيانات لنظام SPSS النظام الإحصائي لمعالجة البيانات، حيث تم استخراج الجداول والقيم والمقاييس الإحصائية للنتائج والبحث.

ج- فرضيات البحث:

الفرضية هي استنتاج وتفسير مؤقت وليس ثابتاً يتمسك به الباحث حتى نهاية البحث من أجل التحقق من صحة الفرضية من عدمها، و تبنى الفرضية على معلومات فهي ليست تفسيراً عشوائياً إنما تستند إلى المعلومات والخبرة والخلفيات. [34]

أما افتراضات البحث فهي على النحو التالي :

1. انخفاض المستوى التعليمي للمرأة يزيد من ميل المرأة للقبول بالزواج السياحي.
2. انخفاض المستوى المادي للمرأة يزيد من ميل المرأة للقبول بالزواج السياحي.
3. تؤثر الحالة الاجتماعية للمرأة ، كالمطلقة أو الأرملة ، في ميلها للقبول بالزواج السياحي.
4. ارتفاع عمر المرأة يزيد من ميل المرأة للقبول بالزواج السياحي.
5. وتم جمع البيانات بالاستناد إلى تلك الخلفيات النظرية.

د- التحليل الإحصائي:

1 - البيانات الأساسية :

مكان الإقامة : تبين أن غالبية العينة تقطن في مدينة دمشق، وبلغت نسبتهن 82 % مقابل 12 % في الريف، استناداً للدراسة التي أجريت في مدينة دمشق، كما هو مبين بالجدول رقم (1) :

الجدول (1) يبين توزّع أفراد العينة حسب مكان الإقامة

مكان الإقامة	العدد	النسبة
مدينة	168	% 82.0
ريف	37	% 18.0
المجموع	**205**	**% 100.0**

الحالة الاجتماعية : تمت محاولة اختيار العينة بحيث تغطي حالات اجتماعية مختلفة بين العازبة والمتزوجة والمطلقة، حيث توزّعت كما يلي: 44.4 % عازية، 38.5 % متزوجة، 16.6 % مطلقة وهناك حالة واحدة أرملة وبنسبة ضئيلة 0.5 %، كما هو مبين بالجدول رقم (2) :

الجدول (2) يبين توزّع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة
عازبة	91	% 44.4
متزوجة	79	% 38.5
مطلقة	34	% 16.6
أرملة	1	% 5.
المجموع	**205**	**% 100.0**

الفئات العمرية : توزّعت العينة بفئات أعمار مختلفة، حيث لوحظ أن هناك نسبة لا بأس بها دون 18 سنة حيث بلغت 16.6 % وامتدت العينة حتى وصلت لمن هنّ بعمر 50 سنة تقريباً، وتركّزت العينة في الفئات الوسطى حيث بلغت أعلى تركز لمن هن في الفئة العمرية (34-40 سنة) بنسبة 33.7 % تليها الفئة العمرية (27-33 سنة) بنسبة 23.4 %، ومن ثم الفئة العمرية الأكبر سناً بنسبة 17.1%، وأخيراً الفئة العمرية (18-26 سنة) بنسبة 9.3 %، كما هو مبين بالجدول رقم (3)

الجدول (3) يبين توزّع أفراد العينة حسب الفئات العمرية

الفئات العمرية	العدد	النسبة
أقل من 18 سنة	34	% 16.6
بين 18-26 سنة	19	% 9.3
بين 27-33 سنة	48	% 23.4
بين 34-40 سنة	69	% 33.7
أكثر من 40 سنة	35	% 17.1
المجموع	**205**	**% 100.0**

مستوى التعليم : تم اختيار العينة بحيث تشمل فئات تعليم مختلفة، ولكن النسبة الأعلى تركزت عند الجامعيات حيث بلغت 33.7 %، وكذلك توجد نسبة مرتفعة نسبياً 13.2 % لفئة التعليم العالي، ويدل ذلك مستوى الاهتمام الذي توليه الدولة بتعليم المرأة، إضافة إلى الوعي الاجتماعي لكل من الأسرة والمرأة واهتمامها بالتعليم العالي، ونلاحظ مقابل ذلك وجود نسبة من الأميات 14.1 %، ورغم انخفاض هذه النسبة إلا أنه لا بدّ من توجيه الاهتمام نحو المرأة، والسعي لتعليمها وخفض هذه النسبة إلى أقل قدر ممكن، وبلغت نسبة كل من حملة الثانوية والمعاهد المتوسطة 12.7 %، وهناك نسبة أقل من فئة الملمات وبلغت 8.8 % أما نسبة فئة التعليم الأساسي فكانت الأقل وبلغت 4.9 %، كما هو مبين بالجدول رقم (4) :

الجدول (4) يبين توزّع أفراد العينة حسب مستوى التعليم

مستوى التعليم	العدد	النسبة
أمية	29	% 14.1
ملمة	18	% 8.8
أساسي	10	% 4.9
ثانوي	26	% 12.7
معهد	26	% 12.7
جامعي	69	% 33.7
تعليم عالي	27	% 13.2
المجموع	**205**	**100.0%**

الوضع المهني : تشير الجداول إلى أن غالبية العينة من العاملات في القطاع العام، وشكلت نسبتهن 62.9 % بينما هناك نسبة قليلة من أفراد العينة 7.8 % تشتغلن بالأعمال الحرة، والمقصود هنا بالأعمال الحرة هن العاملات بأجر وغير الموظفات، وغالبيتهن من العاملات بمجال الحلاقة النسائية والخياطة ونلاحظ انخفاض هذه النسبة عموما فالمعروف أن الكثير من المهن والأعمال الحرة لا تتناسب مع طبيعة المرأة في مجتمعنا، وهناك نسبة لا بأس بها من غير العاملات وشكلت نسبة 29.3 %، وهي نسبة ليست قليلة إذا ما قيست بضرورة عمل المرأة وأهميته بالإطار الاجتماعي

العام، كما هو مبين بالجدول رقم (5) :

الجدول (5) يبين توزّع أفراد العينة حسب الوضع المهني

الوضع المهني	العدد	النسبة
موظفة	129	% 62.9
أعمال حرة	16	% 7.8
بلا عمل	60	% 29.3
المجموع	**205**	**% 100.0**

الوضع الاقتصادي : نلاحظ أن ما يقرب من نصف العينة هم من الفئة الوسطى للمستوى الاقتصادي حيث تشكل هذه الفئة 49.3 % من إجمالي العينة، ويمكن تفسير ذلك بكون معظم أفراد العينة من العاملات الموظفات وهذا ما يساعدهن على تأمين الحد الأدنى من الاحتياجات المادية، أما فئة الدخل المنخفض فتشكل نسبة 34.6 % وربّما تتقاطع هذه الفئة بأغلبيتها مع غير العاملات من العينة، ويمكن أن نلحظ النسبة الأقل من العينة 16.1 % من فئة الدخل المرتفع، وربّما يعود ذلك للتوزع الاجتماعي بشكل عام، أو لتقاطع هذه الفئة مع العاملات بالأعمال الحرة، كما هو مبين بالجدول رقم (6) :

الجدول (6) يبين توزّع أفراد العينة حسب الوضع الاقتصادي

الوضع الاقتصادي	العدد	النسبة
منخفض	71	% 34.6
متوسط	101	% 49.3
مرتفع	33	% 16.1
المجموع	**205**	**% 100.0**

متوسط الدخل الشهري : تشكل نسبة من يحصلن على دخل من فئة (10–20 ألف) النسبة الأعلى 38 %، وهذا يتناسب مع طبيعة الأجور والرواتب عموماً للعاملات في القطاع العام، وهناك نسبة 29.3 % ليس لديهن أي دخل، وهذا يتناسب مع نسبة غير العاملات في

العينة، وهناك نسبة 14.7 % دخلهن (أقل من 10 آلاف)، أما فئة الدخل المرتفع (20 ألف فأكثر) فشكلت نسبة 18 %، وهي نسبة قريبة من فئة المستوى المادي الأعلى من العينة المختارة، وربما يفسر ذلك بأن توزّع العينة حسب الوضع الاقتصادي هو نتيجة للتوزع حسب فئات الدخل، كما هو مبين بالجدول رقم (7) :

الجدول (7) يبين توزّع أفراد العينة حسب متوسط الدخل الشهري

متوسط الدخل الشهري	العدد	النسبة
بلا دخل	60	% 29.3
أقل من 5 آلاف	11	% 5.4
بين 5 واقل من 10 آلاف	19	% 9.3
بين 10 واقل من 20 ألف	78	% 38.0
من 20ألف فأكثر	37	% 18.0
المجموع	**205**	**% 100.0**

2 - الرأي في مقولات الزواج السياحي :

القيم التكرارية ومقياس نسبة التأييد:

تم اختصار الفئات الخمس في الاستبانة إلى ثلاث فئات في التحليل لكونها عكست صدقية أعلى في التعبير، حيث إن الإجابات من النساء اللواتي عبّرن بالموافقة بشدة أو غير الموافقة بشدة كانت تعكس رأياً واضحاً يدلّ على دقة العبارة بالموافقة أو عدمها. وبهذه الحالة بات لدينا فئات ثلاث هي الموافقة بشدة والوسط والمعارضة بشدة، وتم حساب المتوسط من الإجابات وبالتالي فكلما كان المتوسط أقل قيمة وأقرب لقيمة الواحد كان أكثر ميلاً لقبول الفكرة والموافقة عليها، ومن ثم تم احتساب مقياس للنسبة للموافقة بعد اعتبار مجال الإجابات 4 وحساب المتوسط مطروحاً منه قيمة 1 مقسوماً على القيمة 4 وضرب الناتج بالعدد 100 ومن ثم طرح هذه القيمة من 100، عندها نحصل على مقياس النسبة المئوية للموافقة وتأييد المقولة. كما يلي :

النسبة المئوية لمقولة (يشكل ضرورة للمرأة) =−100 ([(3.21−1)/4]×100)

والجدول رقم (8) يبين توزّع الإجابات بعد اعتماد مقياس نسبة التأييد ودمج الفئات المذكورة:

الجدول (8) يبين توزّع أفراد العينة حسب درجة تأييدهم للمقولات حول الزواج السياحي

المقـولـة	موافقة بشدة	الوسط	غير موافقة مطلقا	المتوسط	النسبة	الانحراف المعياري
يشكل ضرورة للمرأة	36.6	16.6	46.8	3.21	44.8	1.84
يفيد في تجنيب المرأة الوقوع في المحرمات	50.7	17.6	31.7	2.58	60.6	1.81
يتم بموافقة الأهل	67.8	19.0	13.2	1.85	78.8	1.43
يتم بموافقة المرأة فقط	8.8	22.9	68.3	4.23	19.3	1.31
يشكل حلاً للحاجات الجنسية عند الشباب	35.1	43.9	21.0	2.56	61.1	1.52
يشكل حلاً للحاجات الجنسية عند الفتاة	35.1	40.0	24.9	2.69	57.8	1.58
يشكل حلاً للظروف الاقتصادية للشباب	53.2	30.7	16.1	2.14	71.6	1.49
يضمن حقوق المرأة	4.4	22.9	72.7	4.42	14.5	1.09
يشكل حلاً لمشكلات العوانس والمطلقات والأرامل	43.9	23.9	32.2	2.79	55.2	1.78
يخل بالأخلاق والقيم الاجتماعية	42.9	14.6	42.4	2.96	51.0	1.87
يؤمن الاستقرار العاطفي للمرأة	24.9	26.3	48.8	3.52	37.1	1.69
يؤمن احتياجات المرأة المادية	64.9	21.5	13.7	1.89	77.8	1.44
يعتبر التوثيق الرسمي عاملاً أساسياً في استقرار الحياة الزوجية	81.5	4.4	14.1	1.62	84.4	1.40

1 - **الزواج السياحي يشكل ضرورة للمرأة :**

الموافقة بشدة 36.6 % والمعارضة بشدة 46.8 % وفي الوسط 16.6 % والمتوسط 3.21، وبتأييد نسبي بحدود 45 %، ونلمس وجود نسبة جيدة تؤيد المقولة. وبشكل عام نلاحظ ميل أفراد العينة لرفض الفكرة وبالتالي فلا يشكل الزواج السياحي ضرورة للمرأة. وهذا يعني أن الغالبية تؤيد الزواج الرسمي وتسعى إليه وذلك يتماشى مع العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في مجتمعنا، وينم ذلك أيضاً عن وعي المرأة في هذا الموضوع.

2 - **يفيد في تجنيب المرأة الوقوع في المحرمات:**

الموافقة بشدة 50.7 % والمعارضة بشدة 31.7 % وفي الوسط 17.6 %، المتوسط 2.58، ونلاحظ ميلاً نسبياً لقبول الفكرة، بتأييد نسبي بحدود 60 %، وربما نجد أن تأييد الأغلبية باعتبار أن أي شكل من أشكال الزواج قد يكون رادعاً عن الوقوع في المحرمات، على الرغم من أن البعض لا يراه سبباً لذلك.

3 - يتم بموافقة الأهل:

موافقة بشدة 67.8 % والمعارضة بشدة 13.2 % وفي الوسط 19 %، والمتوسط 1.85، والنسبة 78.8 %، ونلاحظ ميلاً واضحاً لتأييد الفكرة وبتأييد نسبي ما يقارب 80 %. ونفسر ذلك بأهمية الأسرة في مجتمعنا وتأثير العادات والتقاليد في سلوك المرأة، وضرورة إعلام الأهل عن هذا الزواج.

4 - يتم بموافقة المرأة فقط :

موافقة بشدة 8.8 % والمعارضة بشدة 68.3 % وفي الوسط 22.9 %، المتوسط 4.23، النسبة 19.3 %، ونلاحظ ميلاً واضحاً لرفض الفكرة وبتأييد نسبي بحدود 20 %. ويعود ذلك أيضا لأهمية الأسرة ودورها في تنشئة المجتمع وتمسك المرأة بالعادات والتقاليد في القضايا الرئيسية والمصيرية بحياتها.

5 - يشكل حلاً للحاجات الجنسية عند الشباب:

موافقة بشدة 35.1 % والمعارضة بشدة 21 % وفي الوسط 43.9 %، المتوسط 2.56، النسبة 61.1 %، ونلاحظ ميلاً نسبياً لقبول الفكرة ونرى نسبة كبيرة في الوسط لم تدلِ برأيها بوضوح، وتأييد نسبي بحدود 60 %.

6 - يشكل حلاً للحاجات الجنسية عند الفتاة:

موافقة بشدة 35.1 % والمعارضة بشدة 24.9 % وفي الوسط 40 %، المتوسط 2.69، النسبة 57.8 %، ونلاحظ ميلاً طفيفاً لقبول الفكرة، ونرى نسبة كبيرة في الوسط لم تعبر عن رأيها بشكل واضح، وربما يعود ذلك لعدم إمكانية تعميم الحكم، إذا إن لكل حالة حكمها الخاص وليس من الحكمة تعميم هذه المقولة، ونلاحظ أن هناك تأييداً نسبياً للفكرة بحدود 57 % فقط.

7 - يشكل حلاً للظروف الاقتصادية للشباب:

موافقة بشدة 53.2 % والمعارضة بشدة 16.1 % وفي الوسط 30.7 %، المتوسط 2.14، النسبة 71.6 %، ونلاحظ ميلاً واضحاً لقبول الفكرة وعلى الرغم من الارتفاع النسبي للرأي في الوسط إلا أننا نرى تأييداً نسبياً يصل إلى 72 % تقريباً، ونفسر ذلك أن هناك نسبة عالية ترى في الزواج الرسمي أنه يسبب أعباءً كبيرةً وربما يكون الزواج السياحي حلاً لبعض هذه الأعباء.

8 - يضمن حقوق المرأة:

موافقة بشدة 4.4 % والمعارضة بشدة 72.7 % وفي الوسط 22.9 %، المتوسط 4.42، النسبة 14.5 %، ونلاحظ ميلاً شديداً لرفض الفكرة حيث نرى تأييداً نسبياً بحدود 15 % فقط ويدل ذلك على رفض الفكرة من غالبية أفراد العينة، وتالياً فإن مثل هذا الزواج لا يضمن أية حقوق للمرأة، وهذا ناجم عن الوعي الاجتماعي من جهة ووعي المرأة بحقوقها بشكل واضح وسليم وحرصها على تكوين الأسرة والأطفال من جهة ثانية.

9 - يشكل حلاً لمشكلات العوانس والمطلقات والأرامل:

موافقة بشدة 43.9 % والمعارضة بشدة 32.2 % وفي الوسط 23.9 %، المتوسط 2.79، النسبة 55.2 %، ونلاحظ ميلاً طفيفاً لتأييد الفكرة، ويعود ذلك على أهمية الزواج في حياة المرأة ودوره باستقرارها النفسي والاجتماعي، وربما الأخريات اللواتي عارضن الفكرة يجدن أن حل مشكلة العنوسة أو الطلاق لا يأتي بهذه الطريقة. ولهذا كانت هناك نسبة رفض مرتفعة نسبياً.

10 - يخل بالأخلاق والقيم الاجتماعية:

موافقة بشدة 42.9 % والمعارضة بشدة 42.4 % وفي الوسط 14.6 %، المتوسط 2.96، النسبة 51 %، ونلاحظ تقارب فئتي الموافقة بشدة والمعارضة بشدة بشكل كبير، ويفيدنا ذلك أن هناك رؤى مختلفة حول النظر لمثل هذا الزواج، فمنهن من يرى أنه زواج غير شرعي ويخلّ بالأخلاق، وأخريات لا ترين فيه ذلك وبالنتيجة فإن هذا التناقض يدل على وجود شبهة غير واضحة بهذا الزواج.

11 - يؤمن الاستقرار العاطفي للمرأة :

موافقة بشدة 24.9 % والمعارضة بشدة 48.8 % وفي الوسط 26.3 %، المتوسط 3.52، النسبة 37.1 %، ونلاحظ عدم القناعة بهذه المقولة، فالزواج بهذه الطريقة لا يوفر الاستقرار العاطفي فهو زواج مؤقت ويعبر عن حاجة مؤقتة ولا يكون عادة ترجمة للمشاعر أو الحاجات النفسية والعاطفية، وتالياً فالزواج الرسمي والموثق هو من يوفر ذلك الاستقرار.

12 - يؤمن احتياجات المرأة المادية:

موافقة بشدة 64.9 % والمعارضة بشدة 13.7 % وفي الوسط 21.5 %، المتوسط 1.89، النسبة 77.8 %، ونلاحظ قبول هذه الفكرة بنسبة عالية، فالزواج السياحي تقاطع الحاجة النفسية والجنسية للزوج والحاجة المادية للمرأة بمثل هذا الزواج برأي غالبية العينة.

13 - يعتبر التوثيق الرسمي عاملاً أساسياً في استقرار الحياة الزوجية:

موافقة بشدة 81.5 % والمعارضة بشدة 14.1 % وفي الوسط 4.4 %، المتوسط 1.62، النسبة 84.4 %، ونلاحظ تأييد الفكرة بشكل كبير بنسبة تقارب 85%، ويدل ذلك على قناعة المرأة بأن ما يضمن حقوقها الفعلية هو التوثيق الرسمي لعقود الزواج ، ولا يوجد بديل عنه، وهو عامل أساسي لاستقرار الحياة الزوجية ويوفر لها الحماية الاجتماعية والاقتصادية في المستقبل.

3 - أثر العوامل الديمغرافية في الرأي بالزواج السياحي :

أ- أثر الحالة الاجتماعية :

الحالة الاجتماعية وموافقة الأهل في الزواج السياحي :

نلاحظ في الجدول رقم (9) العلاقة بين الحالة الاجتماعية والقناعة بضرورة موافقة الأهل على الزواج السياحي، ونجد في الجدول أن نسبة العازبات ممن يؤيدن هذه الفكرة هي 86.8 % وتنخفض النسبة عند المتزوجات إلى 51.9 % و55.9 % عند المطلقات، وعلى العكس لجهة معارضة الفكرة حيث نسبة العازبات ممن تعارضن الفكرة 5.5 % وتزداد عند المتزوجات إلى 24.1% والمطلقات 8.8 % وهذا يدلنا على أن الحالة الاجتماعية تؤثر في القناعة بضرورة موافقة الأهل على هذا الزواج، حيث نلاحظ أن العازبات تخشى هذا الزواج دون موافقة الأهل بدرجة أكبر من المتزوجات أو المطلقات. ويشير الجدول إلى وجود ارتباط دال إحصائياً بقيمة 0.388 عند مستوى دلالة 0.000.

الجدول رقم (9) يبين العلاقة بين الحالة الاجتماعية والرأي بأن الزواج السياحي يتم بموافقة الأهل

الحالة الاجتماعية		يتم بموافقة الأهل			المجموع
		موافقة	محايدة	معارضة	
عازبة	العدد	79	7	5	91
	النسبة	% 86.8	% 7.7	% 5.5	% 100.0
متزوجة	العدد	41	19	19	79
	النسبة	% 51.9	% 24.1	% 24.1	% 100.0
مطلقة	العدد	19	12	3	34
	النسبة	% 55.9	% 35.3	% 8.8	100.0%
أرملة	العدد	0	1	0	1
	النسبة	% 0.	% 100.0	% 0.	% 100.0
المجموع	العدد	139	39	27	205
	النسبة	% 67.8	% 19.0	% 13.2	% 100.0

Symmetric Measures

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	388.	000.
عدد الحالات	205	

الحالة الاجتماعية وضمان الزواج السياحي لحقوق المرأة :

يشير الجدول رقم (10) إلى العلاقة بين الحالة الاجتماعية والرأي بأن هذا الزواج يضمن حقوق المرأة، ونرى فيه أن نسبة المعارضات للفكرة عند العازبات 73.6 % وعند المتزوجات 72.2 % والمطلقات 70.6 %، إضافة للحالة الوحيدة الأرملة والتي رفضت الفكرة، ونلاحظ بهذه النسب تقارباً في درجة المعارضة عند الفئات الثلاث، وما تبقى من العينة تتركز نسبياً في إجابة الحياد ، وذلك ما يعني شبه التوافق على أن الزواج السياحي لا يضمن حقوق المرأة، ونلاحظ أن مستوى الدلالة البالغ 0.388 لا يشير لوجود علاقة بين المتغيرين.

الجدول رقم (10) يبين العلاقة بين الحالة الاجتماعية والرأي بأن الزواج السياحي يضمن حقوق المرأة

الحالة الاجتماعية		يضمن حقوق المرأة			المجموع
		موافقة	محايدة	معارضة	
عازبة	العدد	7	17	67	91
	النسبة	% 7.7	% 18.7	% 73.6	% 100.0
متزوجة	العدد	2	20	57	79
	النسبة	% 2.5	% 25.3	% 72.2	% 100.0
مطلقة	العدد	0	10	24	34
	النسبة	% 0.	% 29.4	% 70.6	% 100.0
أرملة	العدد	0	0	1	1
	النسبة	% 0.	% 0.	% 100.0	% 100.0
المجموع	العدد	9	47	149	205
	النسبة	% 4.4	% 22.9	% 72.7	% 100.0

Symmetric Measures

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	173.	388.
عدد الحالات	205	

الحالة الاجتماعية وحل مشكلات العوانس والمطلقات والأرامل بالزواج السياحي:

يبيّن الجدول رقم (11) العلاقة بين الحالة الاجتماعية والرأي بأن الزواج السياحي يشكل حلاً لمشكلات العوانس والأرامل والمطلقات، ونقرأ في الجدول أن الموافقات على الفكرة من العازبات 39.6 % وترتفع النسبة عند المتزوجات إلى 50.6 % ثم تنخفض عن المطلقات إلى 41.2 %، وممن يعارضن الفكرة نلاحظ النسبة عند العازبات 30.8 % والمتزوجات 29.1 % والمطلقات 41.2 % ، ولا نلتمس في هذه النسبة ما يشير لوجود تغير أو تدرج منتظم بين هذه الفئات، إذ تتوزع النسب بشكل عشوائي بين الفئات الثلاث، وذلك ما يعني عدم وجود علاقة بين المتغيرين، ويشير مستوى الدلالة البالغ 0.342 لعدم إمكانية الحكم بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين.

الجدول رقم (11) يبين العلاقة بين الحالة الاجتماعية والرأي بأن الزواج السياحي يشكل حل لمشكلات العوانس والمطلقات والأرامل

الحالة الاجتماعية		يشكل حلاً لمشكلات العوانس والمطلقات والأرامل			المجموع
		موافقة	محايدة	معارضة	
عازبة	العدد	36	27	28	91
	النسبة	% 39.6	% 29.7	% 30.8	% 100.0
متزوجة	العدد	40	16	23	79
	النسبة	% 50.6	% 20.3	% 29.1	% 100.0
مطلقة	العدد	14	6	14	34
	النسبة	% 41.2	% 17.6	% 41.2	% 100.0
أرملة	العدد	0	0	1	1
	النسبة	% 0.	% 0.	% 100.0	% 100.0
المجموع	العدد	90	49	66	205
	النسبة	% 43.9	% 23.9	% 32.2	% 100.0

Symmetric Measures

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	179.	342.
عدد الحالات	205	

الحالة الاجتماعية وتأمين الزواج السياحي لاحتياجات المرأة المادية :

يبين الجدول (12) العلاقة بين الحالة الاجتماعية والرأي بأن الزواج السياحي يؤمن الاحتياجات المادية للمرأة، ونجد فيه نسبة الموافقات من العازبات 81.3 % والمتزوجات 48.1 % والمطلقات 61.8 % ويرافق هذا التباين بنسب الموافقة تبايناً بنسب المعارضة حيث العازبات 6.6 % والمتزوجات 22.8 % والمطلقات 11.8 %، ونستدل من هذه النسب على أن العازبات يملن للموافقة على تأييد الرأي بنسبة أعلى، والمتزوجات يؤيدن الفكرة بالنسبة الأقل، وربما يعود ذلك لكون العازبات يرون في هذا الزواج مصلحة مادية أكثر من كونه حاجة طبيعية أو نفسية، هذا ما يعني وجود علاقة بين المتغيرين تتجلى بقيمة 0.332 لمعامل التوافق عند مستوى دلالة 0.000.

الجدول رقم (12) يبين العلاقة بين الحالة الاجتماعية والرأي بأن الزواج السياحي يؤمن احتياجات المرأة المادية

الحالة الاجتماعية		يؤمن احتياجات المرأة المادية			المجموع
		موافقة	محايدة	معارضة	
عازبة	العدد	74	11	6	91
	النسبة	% 81.3	% 12.1	% 6.6	% 100.0
متزوجة	العدد	38	23	18	79
	النسبة	% 48.1	% 29.1	% 22.8	% 100.0
مطلقة	العدد	21	9	4	34
	النسبة	% 61.8	% 26.5	% 11.8	% 100.0
أرملة	العدد	0	1	0	1
	النسبة	% 0.	% 100.0	% 0.	% 100.0
المجموع	العدد	133	44	28	205
	النسبة	% 64.9	% 21.5	% 13.7	% 100.0

Symmetric Measures

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	332.	000.
عدد الحالات	205	

الحالة الاجتماعية وأهمية التوثيق الرسمي لعقود الزواج :

يبيّن الجدول رقم (13) العلاقة بين الحالة الاجتماعية والرأي بأهمية التوثيق الرسمي

للحفاظ على استقرار الحياة الزوجية، ونرى في الجدول أن نسبة من يوافقن على الفكرة تبلغ 93.4 % وهي نسبة عالية جداً، وتنخفض النسبة إلى 79.4 % عن المطلقات وتنخفض أكثر إلى 48.4 % عند المتزوجات، وتالياً نجد أن العازبات يرين أهمية كبيرة في توثيق عقد الزواج، ولا نجد هذه الدرجة من الأهمية عند المطلقات أو المتزوجات اللواتي ترى نسبة منهن إمكانية الزواج بدون التوثيق الرسمي وربما يعود لطبيعة الحياة وتباين النظرة حول الزواج وفرصه. ونرى صدقية هذا الارتباط من خلال معامل التوافق الذي يبلغ 0.305 عن مستوى دلالة عالي 0.002.

ب- أثر العمر:

نعرف الفئات العمرية تسهيلاً للتحليل بأن الفئة العمرية الأولى هي فئة العمر (أقل من 18 سنة) والفئة العمرية الثانية (18–26 سنة) والفئة العمرية الثالثة (27–33 سنة) والفئة العمرية الرابعة (34–40 سنة) والفئة العمرية الخامسة (أكثر من 40 سنة).

الجدول رقم (13) يبين العلاقة بين الحالة الاجتماعية والرأي بأن التوثيق الرسمي عامل أساسي في استقرار الحياة الزوجية

الحالة الاجتماعية		يعتبر التوثيق الرسمي عاملاً أساسياً في استقرار الحياة الزوجية			المجموع
		موافقة	محايدة	معارضة	
عازبة	العدد	85	2	4	91
	النسبة	% 93.4	% 2.2	% 4.4	% 100.0
متزوجة	العدد	54	4	21	79
	النسبة	% 68.4	% 5.1	% 26.6	% 100.0
مطلقة	العدد	27	3	4	34
	النسبة	% 79.4	% 8.8	% 11.8	% 100.0
أرملة	العدد	1	0	0	1
	النسبة	% 100.0	% 0.	% 0.	% 100.0
المجموع	العدد	167	9	29	205
	النسبة	% 81.5	% 4.4	% 14.1	% 100.0

Symmetric Measures

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	305.	002.
عدد الحالات	205	

العمر وأهمية الزواج السياحي :

يبيّن الجدول رقم (14) العلاقة بين الفئات العمرية والرأي بأهمية هذا الزواج بالنسبة للمرأة، حيث نرى أن نسبة الموافقة مرتفعة عند الفئة العمرية الأولى 73.5 % وتنخفض تدريجياً عند الفئة الثانية 47.4 % ثم الفئة الخامسة 40 % ثم الفئة الرابعة 29 % وأخيراً الفئة الثالثة 14.6 %، ونلاحظ في هذا التوزّع أن الفئات العمرية الوسطى هن أقل تأييداً لفكرة أن هذا الزواج يعتبر ضرورة للمرأة، وأكثر الفئات تأييداً للفكرة هي الفئة الأولى، ويبيّن مستوى دلالة الارتباط البالغ 0.000 وجود علاقة ذات دلالة قوية بين المتغيرين بقيمة 0.402 لمعامل التوافق.

الجدول رقم (14) يبين العلاقة بين الفئات العمرية والرأي بأن الزواج السياحي يشكل ضرورة للمرأة

الفئات العمرية		يشكل ضرورة للمرأة			المجموع
		موافقة	محايدة	معارضة	
أقل من 18 سنة	العدد	25	1	8	34
	النسبة	% 73.5	% 2.9	% 23.5	% 100.0
بين 18–26 سنة	العدد	9	5	5	19
	النسبة	% 47.4	% 26.3	% 26.3	% 100.0
بين 27–33 سنة	العدد	7	7	34	48
	النسبة	% 14.6	% 14.6	% 70.8	% 100.0
بين 34–40 سنة	العدد	20	13	36	69
	النسبة	% 29.0	% 18.8	% 52.2	% 100.0
أكثر من 40 سنة	العدد	14	8	13	35
	النسبة	% 40.0	% 22.9	% 37.1	% 100.0
المجموع	العدد	75	34	96	205
	النسبة	% 36.6	% 16.6	% 46.8	% 100.0

Symmetric **Measures**

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	402.	000.
عدد الحالات	205	

العمر وتجنيب المرأة الوقوع في المحرمات بالزواج السياحي:

يبيّن الجدول رقم (15) العلاقة بين الفئات العمرية والرأي بأن الزواج السياحي يفيد في تجنيب

المرأة الوقوع في المحرمات، وفيه نجد أن نسبة الموافقات على الرأي تتدرج من 88.2 % عند الفئة العمرية الأولى و68.4 % عند الفئة الثانية و60 % عند الفئة الخامسة و40.6 % عند الفئة الرابعة وأخيراً 25 % عند الفئة الثالثة الوسطى، ونلاحظ بالمقابل نسباً متدرجة للمعارضات وبشكل متناسب تقريباً، حيث نجد 5.9 % للفئة الأولى و14.3 % عند الفئة الخامسة و15.8 % عند الثانية و39.1 % عند الرابعة و58.3 % عند الفئة الثالثة. ونلتمس من هذه النسب تأثيراً واضحاً للفئات العمرية في الرأي بأن هذا الزواج يجنّب المرأة الوقوع في المحرمات، حيث نجد ميل الفئات العمرية الأولى والثانية والخامسة لتأييد الرأي عنها للفئات العمرية الأخرى، وربما يعود ذلك إلى النساء في العمر المتوسط لا ترى أن هذا الزواج ذو أهمية كبيرة في تجنيب المرأة الوقوع في المحرمات، ويعكس مستوى الدلالة 0.000 مصداقية الارتباط بين المتغيرين البالغ قيمته 0.432.

الجدول رقم (15) يبين العلاقة بين الفئات العمرية والرأي بأن الزواج السياحي يفيد في تجنيب المرأة الوقوع في المحرمات

الفئات العمرية		يفيد في تجنيب المرأة الوقوع في المحرمات			المجموع
		موافقة	محايدة	معارضة	
أقل من 18 سنة	العدد	30	2	2	34
	النسبة	% 88.2	% 5.9	% 5.9	% 100.0
بين 18–26 سنة	العدد	13	3	3	19
	النسبة	% 68.4	% 15.8	% 15.8	% 100.0
بين 27–33 سنة	العدد	12	8	28	48
	النسبة	% 25.0	% 16.7	% 58.3	% 100.0
بين 34–40 سنة	العدد	28	14	27	69
	النسبة	% 40.6	% 20.3	% 39.1	% 100.0
أكثر من 40 سنة	العدد	21	9	5	35
	النسبة	% 60.0	% 25.7	% 14.3	% 100.0
المجموع	العدد	104	36	65	205
	النسبة	50.7%	% 17.6	% 31.7	% 100.0

Symmetric **Measures**

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	432.	000.
عدد الحالات	205	

العمر وموافقة الأهل في الزواج السياحي :

يبيّن الجدول رقم (16) العلاقة بين الفئات العمرية والرأي بأن من ضروريات هذا الزواج أن يتم بموافقة الأهل، وعلى الرغم من تأييد الغالبية لهذه المقولة إلا أن نسب تأييدها تختلف بحسب الفئات العمرية، ونلاحظ أن نسب التأييد لهذه المقولة تنخفض تدريجياً مع تقدّم الفئات العمرية، ونقرأ نسبة التأييد على التوالي للفئات العمرية تباعاً: 97.1 %، 78.9 %، 64.6 % 59.4 %، 54.3 %، ونستدلّ من خلال مستوى الدلالة على مصداقية العلاقة بين المتغيرين بقيمة ارتباط وقدره 0.317 عند مستوى الدلالة 0.003.

الجدول رقم (16) يبين العلاقة بين الفئات العمرية والرأي بأن يتم الزواج السياحي بموافقة الأهل

الفئات العمرية		يتم بموافقة الأهل			المجموع
		موافقة	محايدة	معارضة	
أقل من 18 سنة	العدد	33	1	0	34
	النسبة	% 97.1	% 2.9	% 0.	% 100.0
بين 18–26 سنة	العدد	15	4	0	19
	النسبة	% 78.9	% 21.1	% 0.	% 100.0
بين 27–33 سنة	العدد	31	8	9	48
	النسبة	% 64.6	% 16.7	% 18.8	% 100.0
بين 34–40 سنة	العدد	41	16	12	69
	النسبة	% 59.4	% 23.2	% 17.4	% 100.0
أكثر من 40 سنة	العدد	19	10	6	35
	النسبة	% 54.3	% 28.6	% 17.1	% 100.0
المجموع	العدد	139	39	27	205
	النسبة	% 67.8	% 19.0	% 13.2	% 100.0

Symmetric Measures

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	317.	003.
عدد الحالات	205	

العمر وضمان حقوق المرأة في الزواج السياحي :

يبيّن الجدول رقم (17) العلاقة بين الفئات العمرية والرأي بأن الزواج السياحي يضمن حقوق

المرأة، ونرى في الجدول معارضة الغالبية لهذه المقولة ونسبة قليلة جداً (نسبة 20% من الفئة العمرية الأولى) قد وافقت على هذه المقولة، ومع ذلك فإن نسبة المعارضة تتباين بحسب الفئات العمرية، فنلاحظ الفئات العمرية المتوسطة أكثر اعتراضاً على الفكرة وربما يعود ذلك لكون الفئة العمرية الأولى لا تدرك تماماً حقوق المرأة الواجبة بحسب عقود الزواج الرسمية والموثقة. ويعطينا مستوى الدلالة البالغ 0.000 الثقة بوجود علاقة بين المتغيرين بقيمة ارتباط وقدره 0.369.

الجدول رقم (17) يبين العلاقة بين الفئات العمرية والرأي بأن الزواج السياحي يضمن حقوق المرأة

الفئات العمرية		يضمن حقوق المرأة			المجموع
		موافقة	محايدة	معارضة	
أقل من 18 سنة	العدد	7	7	20	34
	النسبة	% 20.6	% 20.6	% 58.8	% 100.0
بين 18-26 سنة	العدد	0	4	15	19
	النسبة	% 0.	% 21.1	% 78.9	% 100.0
بين 27-33 سنة	العدد	0	7	41	48
	النسبة	% 0.	% 14.6	% 85.4	% 100.0
بين 34–40 سنة	العدد	1	16	52	69
	النسبة	% 1.4	% 23.2	% 75.4	% 100.0
أكثر من 40 سنة	العدد	1	13	21	35
	النسبة	% 2.9	% 37.1	% 60.0	% 100.0
المجموع	العدد	9	47	149	205
	النسبة	% 4.4	% 22.9	% 72.7	% 100.0

Symmetric Measures

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	369.	000.
عدد الحالات	205	

العمر وحل الزواج السياحي لمشكلات العوانس والأرامل والمطلقات :

يبيّن الجدول رقم (18) العلاقة بين الفئات العمرية والرأي بأن الزواج السياحي يعدّ حلاً لمشكلات العوانس والمطلقات والأرامل، ونلاحظ في الجدول نسباً متباينة لتأييد الفكرة

ومعارضتها، إلا أنها موزّعة بشكل غير منتظم، ونرى في نسبة الموافقة : منخفضة للفئة العمرية الأولى (3243 %) وترتفع عند الثانية ثم تنخفض عند الثالثة وتتساوى تقريباً مع الرابعة وترتفع قليلاً عند الخامسة، وهذا مالا يشير لوجود تأثير واضح للفئة العمرية في تأييد الفكرة أو رفضها، ويشير مستوى الدلالة البالغ 0.548 لعدم وجود مصداقية لارتباط دال إحصائياً بين المتغيرين.

الجدول رقم (18) يبين العلاقة بين الفئات العمرية والرأي بأن الزواج السياحي يشكل حل لمشكلات العوانس والمطلقات والأرامل

الفئات العمرية		يشكل حلاً لمشكلات العوانس والمطلقات والأرامل			المجموع
		موافقة	محايدة	معارضة	
أقل من 18 سنة	العدد	11	10	13	34
	النسبة	% 32.4	% 29.4	% 38.2	% 100.0
بين 18–26 سنة	العدد	11	5	3	19
	النسبة	% 57.9	% 26.3	% 15.8	% 100.0
بين 27–33 سنة	العدد	21	8	19	48
	النسبة	% 43.8	% 16.7	% 39.6	% 100.0
بين 34–40 سنة	العدد	30	17	22	69
	النسبة	% 43.5	% 24.6	% 31.9	% 100.0
أكثر من 40 سنة	العدد	17	9	9	35
	النسبة	% 48.6	% 25.7	% 25.7	% 100.0
المجموع	العدد	90	49	66	205
	النسبة	% 43.9	% 23.9	% 32.2	% 100.0

Symmetric Measures

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	180.	548.
عدد الحالات	205	

ج- أثر مستوى التعليم :

مستوى التعليم وضرورة الزواج السياحي :

يبيّن الجدول رقم (19) العلاقة بين مستوى التعليم والرأي بأن الزواج السياحي يشكل ضرورة للمرأة، ونقرأ في الجدول أن نسبة التأييد عند الأميات 55.2 % وترتفع عند الملمات إلى 88.9 %

ثم تنخفض تباعاً، فعند الأساسي 80 % وعند الثانوي 26.9 % والجامعيات 15.4 % ولا نرى من يؤيد الفكرة عند فئة التعليم العالي، ونلتمس في هذه النسب أن ارتفاع مستوى التعليم من شأنه معارضة الفكرة، باستثناء الأميات وهي الفئة التي شذّت عن التدرج، ونفسر هذا بأنه طبيعي فمع ارتفاع مستوى التعليم يزداد الوعي بأهمية الزواج الرسمي والموثق، ونستدلّ من ذلك أهمية التعليم في نشر الوعي الاجتماعي وإدراك مخاطر الزواج غير الرسمي، ونجد مصداقية هذا الارتباط من خلال مستوى الدلالة الذي بلغ 0.000 بقيمة ارتباط 0.510، كما هو مبيّن في الجدول رقم (19).

الجدول رقم (19) يبين العلاقة بين مستوى التعليم والرأي بأن الزواج السياحي يشكل ضرورة للمرأة

مستوى التعليم		يشكل ضرورة للمرأة			المجموع
		موافقة	محايدة	معارضة	
أمية	العدد	16	3	10	29
	النسبة	% 55.2	% 10.3	% 34.5	% 100.0
ملمة	العدد	16	1	1	18
	النسبة	% 88.9	% 5.6	% 5.6	% 100.0
أساسي	العدد	8	0	2	10
	النسبة	% 80.0	% 0.	% 20.0	% 100.0
ثانوي	العدد	7	5	14	26
	النسبة	% 26.9	% 19.2	% 53.8	% 100.0
معهد	العدد	4	11	11	26
	النسبة	% 15.4	% 42.3	% 42.3	% 100.0
جامعي	العدد	24	12	33	69
	النسبة	% 34.8	% 17.4	% 47.8	% 100.0
تعليم عالٍ	العدد	0	2	25	27
	النسبة	% 0.	% 7.4	% 92.6	% 100.0
المجموع	العدد	75	34	96	205
	النسبة	% 36.6	% 16.6	% 46.8	% 100.0

Symmetric Measures

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	510.	000.
عدد الحالات	205	

مستوى التعليم وتجنيب المرأة الوقوع في المحرمات بالزواج السياحي :

يبيّن الجدول رقم (20) العلاقة بين مستوى التعليم والرأي بأن الزواج السياحي يجنّب المرأة الوقوع في المحرمات، ونرى في الجدول أن نسبة التأييد لدى الأميات 72.4 % وترتفع عند الملمات إلى 94.4 % وترتفع عند الأساسي إلى 100 % ثم تنخفض عند الثانوي إلى 34.6 % وحملة المعهد 53.8 % والجامعيات 46.4 % وتنخفض بشدة عند عينة التعليم العالي إلى 3.7 %. وعلى الرغم من أن هذا التوزّع لا يعكس تدرجاً منتظماً إلا أننا نلتمس أن فئات التعليم الأدنى تعكس قبولاً للفكرة وفئات التعليم الأعلى تعكس رفضاً للفكرة، ذلك يعني بأن قبول مثل هذا الزواج يجب ألاّ يسوّغ على أنه يقي من الوقوع في السلوك الخاطئ عند فئات التعليم العالي، فهن يرين أن الحصانة هي حصانة ذاتية وليست ظرفية، وربّما فئات التعليم الأدنى تقبل بهذا الفكرة انطلاقاً من بساطة الفكرة بأن أي شكل من أشكال الزواج قد يقي من الوقوع بالمحرمات، ونرى دلالة العلاقة بين المتغيرين من خلال قيمة الارتباط البالغة 0.558 عند مستوى دلالة 0.000.

الجدول رقم (20) يبين العلاقة بين مستوى التعليم والرأي بأن الزواج السياحي يفيد في تجنيب المرأة الوقوع في المحرمات

مستوى التعليم		يفيد في تجنيب المرأة الوقوع في المحرمات			المجموع
		موافقة	محايدة	معارضة	
أمية	العدد	21	4	4	29
	النسبة	% 72.4	% 13.8	% 13.8	% 100.0
ملمة	العدد	17	1	0	18
	النسبة	% 94.4	% 5.6	% 0.	% 100.0
أساسي	العدد	10	0	0	10
	النسبة	% 100.0	% 0.	% 0.	% 100.0
ثانوي	العدد	9	3	14	26
	النسبة	% 34.6	% 11.5	% 53.8	% 100.0
معهد	العدد	14	9	3	26
	النسبة	% 53.8	% 34.6	% 11.5	% 100.0
جامعي	العدد	32	18	19	69
	النسبة	% 46.4	% 26.1	% 27.5	% 100.0
تعليم عالٍ	العدد	1	1	25	27
	النسبة	% 3.7	% 3.7	% 92.6	% 100.0
المجموع	العدد	104	36	65	205
	النسبة	% 50.7	% 17.6	% 31.7	% 100.0

Symmetric Measures

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	.558	.000
عدد الحالات	205	

مستوى التعليم وموافقة الأهل في الزواج السياحي :

يبيّن الجدول (21) العلاقة بين مستوى التعليم وضرورة أن يتم هذا الزواج بموافقة الأهل، وعلى الرغم من قبول الفكرة لدى معظم أفراد العينة، إلا أننا نرى في نسب الجدول أن فئات التعليم الأدنى هن أكثر تأييداً للفكرة: 89.7 % عند الأميات و94.4 % عند الملمات و80 % عند فئة الأساسي، وتنخفض عند الثانوي إلى 65.4 % والمعهد 69.2 % والجامعيات 58 % والتعليم العالي 48.1 %، ونفسّر ذلك بأنه مع ارتفاع مستوى التعليم تكون معها المرأة أكثر استقلالية في قناعتها وقرارها في الزواج حتى لو كان الزواج سياحياً كما هو في حالتنا، ويدلّ ذلك أيضاً على أن ارتفاع مستوى التعليم من شأنه منح المرأة مزيداً من الوعي والاستقلالية في اختيارها لمستقبلها. وما يؤكد لنا الثقة بتأثير التعليم مستوى الدلالة 0.000 وبقيمة ارتباط دال إحصائياً بين المتغيرين 0.418.

مستوى التعليم وتحقيق الاحتياجات المادية للمرأة بالزواج السياحي :

يبيّن الجدول رقم (22) العلاقة بين مستوى التعليم والقناعة بأن الزواج السياحي يحقق للمرأة بعض الاحتياجات المادية، ونرى في الجدول أن فئات التعليم الأدنى تميل لتأييد الفكرة بنسب أعلى: 79.3 % عند الأميات و94.4 % عند الملمات و 80 عند التعليم الأساسي، وتنخفض نسبيا عند فئات التعليم الأعلى: %65.4 للثانوي و57.7 % عند المعاهد المتوسطة و60.9 % عند الجامعيات و40.7 % عند صاحبات التعليم فوق الجامعي، وهذا يعني بأن مستوى التعليم يمنح القدرة على النظرة الشمولية أكثر من اعتبار الموضوع منفعة مادية مباشرة، ونستدل من مستوى الدلالة البالغ 0.000 الثقة بمصداقية الارتباط الدال إحصائياً والبالغ 0.450.

الجدول رقم (21) يبين العلاقة بين مستوى التعليم والرأي بأن يتم الزواج السياحي بموافقة الأهل

مستوى التعليم		يتم بموافقة الأهل			المجموع
		موافقة	محايدة	معارضة	
أمية	العدد	26	3	0	29
	النسبة	% 89.7	% 10.3	% 0.	% 100.0
ملمة	العدد	17	1	0	18
	النسبة	% 94.4	% 5.6	% 0.	% 100.0
أساسي	العدد	8	1	1	10
	النسبة	% 80.0	% 10.0	% 10.0	% 100.0
ثانوي	العدد	17	6	3	26
	النسبة	% 65.4	% 23.1	% 11.5	% 100.0
معهد	العدد	18	5	3	26
	النسبة	% 69.2	% 19.2	% 11.5	% 100.0
جامعي	العدد	40	21	8	69
	النسبة	% 58.0	% 30.4	% 11.6	% 100.0
تعليم عالٍ	العدد	13	2	12	27
	النسبة	% 48.1	% 7.4	% 44.4	% 100.0
المجموع	العدد	139	39	27	205
	النسبة	% 67.8	% 19.0	% 13.2	% 100.0

Symmetric Measures

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	418.	000.
عدد الحالات	205	

الجدول رقم (22) يبين العلاقة بين مستوى التعليم والرأي بأن الزواج السياحي يؤمن احتياجات المرأة المادية

مستوى التعليم		يؤمن احتياجات المرأة المادية: موافقة	محايدة	معارضة	المجموع
أمية	العدد	23	6	0	29
	النسبة	% 79.3	% 20.7	% 0.	% 100.0
ملمة	العدد	17	1	0	18
	النسبة	% 94.4	% 5.6	% 0.	% 100.0
أساسي	العدد	8	2	0	10
	النسبة	% 80.0	% 20.0	% 0.	% 100.0
ثانوي	العدد	17	5	4	26
	النسبة	% 65.4	% 19.2	% 15.4	% 100.0
معهد	العدد	15	7	4	26
	النسبة	% 57.7	% 26.9	% 15.4	% 100.0
جامعي	العدد	42	21	6	69
	النسبة	% 60.9	% 30.4	% 8.7	% 100.0
تعليم عالٍ	العدد	11	2	14	27
	النسبة	% 40.7	% 7.4	% 51.9	% 100.0
المجموع	العدد	133	44	28	205
	النسبة	% 64.9	% 21.5	% 13.7	% 100.0

Symmetric Measures

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	450.	000.
عدد الحالات	205	

مستوى التعليم وأهمية التوثيق الرسمي لعقود الزواج :

يبيّن الجدول رقم (23) العلاقة بين مستوى التعليم والقناعة بأن التوثيق الرسمي للزواج يعدّ عاملاً أساسياً في استقرار الحياة الزوجية، ونرى تأييد معظم أفراد العينة للفكرة، إلا أننا نرى في الجدول أن نسبة تأييد الفكرة عند فئة التعليم العالي هي أقل من مثيلاتها في الفئات الأخرى، وربّما يعود ذلك إلى أن النسوة من فئة التعليم العالي لا يقسن استقرار الحياة الزوجية بتوثيق

العقد وحسب بل يرونه اعتماداً على عوامل متعددة كما سبق ومرّ معنا في الجداول السابقة، ونرى في جدول المقياس الإحصائي مستوى ثقة عالٍ 0.000 لقيمة ارتباط البالغة 0.402 دال إحصائياً بين المتغيرين.

الجدول رقم (23) يبين العلاقة بين مستوى التعليم والرأي بأن التوثيق الرسمي عامل أساسي في استقرار الحياة الزوجية

مستوى التعليم		يعتبر التوثيق الرسمي عاملاً أساسياً في استقرار الحياة الزوجية			المجموع
		موافقة	محايدة	معارضة	
أمية	العدد	26	0	3	29
	النسبة	% 89.7	% 0.	% 10.3	% 100.0
ملمة	العدد	17	0	1	18
	النسبة	% 94.4	% 0.	% 5.6	% 100.0
أساسي	العدد	9	0	1	10
	النسبة	% 90.0	% 0.	% 10.0	% 100.0
ثانوي	العدد	23	1	2	26
	النسبة	% 88.5	% 3.8	% 7.7	% 100.0
معهد	العدد	24	2	0	26
	النسبة	% 92.3	% 7.7	% 0.	% 100.0
جامعي	العدد	54	6	9	69
	النسبة	% 78.3	% 8.7	% 13.0	% 100.0
تعليم عالٍ	العدد	14	0	13	27
	النسبة	% 51.9	% 0.	% 48.1	% 100.0
المجموع	العدد	167	9	29	205
	النسبة	% 81.5	% 4.4	% 14.1	% 100.0

Symmetric Measures

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	402.	000.
عدد الحالات	205	

د. أثر الوضع الاقتصادي:

الوضع الاقتصادي وأهمية الزواج السياحي:

يبين الجدول رقم (24) العلاقة بين الوضع الاقتصادي للمرأة والقناعة بأهمية الزواج

السياحي، ونرى في الجدول أن نسبة تأييد مرتفعة 63.4 %عند فئة الدخل المنخفض، وأقلها عند فئة الدخل المتوسط 14.9 %، ونفسر ذلك بأن فئة الدخل المنخفض تراها مهمة لتحسين وضعها المادي، أما فئة الدخل العالي ربّما تراها من زاوية مادية بحتة، أما الفئة المتوسطة فنسبة تأييدها ضعيفة 14.9 %، وربّما يعود ذلك لعدم حاجتها المادية لمثل هذا الزواج وأنه لا يشكل ضرورة للمرأة. ونرى في جدول المقياس الإحصائي ما يدلنا على وجود ارتباط دال إحصائياً بين المتغيرين بقيمة 0.421 عند مستوى دلالة عالي 0.000.

الجدول رقم (24) يبين العلاقة بين الوضع الاقتصادي والرأي بأن الزواج السياحي يشكل ضرورة للمرأة

الوضع الاقتصادي		يشكل ضرورة للمرأة			المجموع
		موافقة	محايدة	معارضة	
منخفض	العدد	45	6	20	71
	النسبة	% 63.4	% 8.5	% 28.2	% 100.0
متوسط	العدد	15	24	62	101
	النسبة	% 14.9	% 23.8	% 61.4	% 100.0
مرتفع	العدد	15	4	14	33
	النسبة	% 45.5	% 12.1	% 42.4	% 100.0
المجموع	العدد	75	34	96	205
	النسبة	% 36.6	% 16.6	% 46.8	% 100.0

Symmetric Measures

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	421.	000.
عدد الحالات	205	

الوضع الاقتصادي وتجنيب المرأة الوقوع في المحرمات من خلال الزواج السياحي :

يبيّن الجدول رقم (25) العلاقة بين الوضع الاقتصادي والرأي بأن الزواج السياحي يفيد في تجنيب المرأة الوقوع في المحرمات، وكما في الحالة السابقة نرى تأييداً بنسبة كبيرة عن فئة الدخل المنخفض 81.7 % ونسبة أقلّ عند فئة الدخل المرتفعة 61.6 % ونسبة أقل من ذلك بكثير عند الفئة المتوسطة من الدخل 25.7 %، وتالياً فالفئة المتوسطة هي الأقل بتأييد الفكرة وربّما

يعود ذلك لاستقرار هذه الفئة من الناحية الاجتماعية واعتبارها أن تجنيب المرأة الوقوع في المحرمات يعتمد على الحصانة الذاتية أكثر منه عدم توافر فرصة الزواج. ونرى مستوى الدلالة 0.000 يشير لوجود ارتباط دال إحصائياً بين المتغيرين.

الجدول رقم (25) يبين العلاقة بين الوضع الاقتصادي والرأي بأن الزواج السياحي يفيد في تجنيب المرأة الوقوع في المحرمات

الوضع الاقتصادي		يفيد في تجنيب المرأة الوقوع في المحرمات			المجموع
		موافقة	محايدة	معارضة	
منخفض	العدد	58	5	8	71
	النسبة	% 81.7	% 7.0	% 11.3	% 100.0
متوسط	العدد	26	26	49	101
	النسبة	% 25.7	% 25.7	% 48.5	% 100.0
مرتفع	العدد	20	5	8	33
	النسبة	% 60.6	% 15.2	% 24.2	% 100.0
المجموع	العدد	104	36	65	205
	النسبة	% 50.7	% 17.6	% 31.7	% 100.0

Symmetric Measures

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	456.	000.
عدد الحالات	205	

الوضع الاقتصادي وموافقة الأهل في الزواج السياحي :

يبيّن الجدول رقم (26) العلاقة بين المستوى الاقتصادي وضرورة الحصول على موافقة الأهل بهذا الزواج، ونرى في الجدول أن ذوات الوضع الاقتصادي الأقل يملن لتأييد الفكرة بنسبة أعلى، حيث نرى تدرجاً منخفضاً لنسب التأييد مع ارتفاع المستوى الاقتصادي للفئات الثلاث تباعاً: 85.9 % 61.4 % 48.5 %، وربّما يفسر ذلك بأن فئة الوضع الاقتصادي الأقل هن أكثر ارتباطاً بقرارات الأسرة وتالياً بأن مثل هذا الزواج يعكس أساساً الحاجة المادية للأسرة، وبذلك فإن قرار الزواج في هذا الحال هو قرار أسري أكثر من كونه قرارا شخصياً أو فردياً. بينما انخفاض نسبة التأييد عند فئة الوضع الاقتصادي الأعلى ربّما يفسّر على أن

قرار مثل هذا الزواج لا يعكس بعداً مادياً بل هناك عوامل أكثر أهمية، ويشير مستوى الدلالة البالغ 0.001 مستوى ثقة عالي لارتباط دال إحصائياً بين المتغيرين وبقيمة ارتباط وقدرها 0.286.

الجدول رقم (26) يبين العلاقة بين الوضع الاقتصادي والرأي بأن الزواج السياحي يتم بموافقة الأهل

الوضع الاقتصادي		يتم بموافقة الأهل			المجموع
		موافقة	محايدة	معارضة	
منخفض	العدد	61	6	4	71
	النسبة	% 85.9	% 8.5	% 5.6	% 100.0
متوسط	العدد	62	23	16	101
	النسبة	% 61.4	% 22.8	% 15.8	% 100.0
مرتفع	العدد	16	10	7	33
	النسبة	% 48.5	% 30.3	% 21.2	% 100.0
المجموع	العدد	139	39	27	205
	النسبة	% 67.8	% 19.0	% 13.2	% 100.0

Symmetric Measures

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	286.	001.
عدد الحالات	205	

الوضع الاقتصادي وضمان الزواج السياحي لحقوق المرأة :

يبيّن الجدول رقم (27) العلاقة بين الوضع الاقتصادي والقناعة بأن مثل هذا الزواج يضمن حقوق المرأة، ونرى في الجدول أن معظم أفراد العينة لا تؤيّد هذه الفكرة وتتباين النسب بشكل طفيف فيما بينها ولا يعكس هذا التباين وجود علاقة بين المتغيرين، وما يدلنا على ذلك مستوى الدلالة البالغ 0.088 الذي لا يمنحنا الثقة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين.

الجدول رقم (27) يبين العلاقة بين الوضع الاقتصادي والرأي بأن الزواج السياحي يضمن حقوق المرأة

الوضع الاقتصادي		يضمن حقوق المرأة			المجموع
		موافقة	محايدة	معارضة	
منخفض	العدد	7	16	48	71
	النسبة	% 9.9	% 22.5	% 67.6	% 100.0
متوسط	العدد	1	24	76	101
	النسبة	% 1.0	% 23.8	% 75.2	% 100.0
مرتفع	العدد	1	7	25	33
	النسبة	% 3.0	% 21.2	% 75.8	% 100.0
المجموع	العدد	9	47	149	205
	النسبة	% 4.4	% 22.9	% 72.7	% 100.0

Symmetric Measures

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	195.	088.
عدد الحالات	205	

الوضع الاقتصادي وتوفير الزواج السياحي احتياجات المرأة المادية :

يبيّن الجدول رقم (28) العلاقة بين الوضع الاقتصادي والقناعة بأن هذا الزواج يوفر بعض احتياجات المرأة المادية، ونرى في الجدول أن فئة الوضع الاقتصادي الأقل تؤيّد الفكرة بنسبة أعلى 85.9 % ونستطيع أن نفسر الموضوع تبعاً للإحساس بالحاجة وتالياً القناعة بأن هذا الزواج يؤمن الاحتياجات المادية لها لأنه يكون مبيناً أساساً على المصلحة المادية عند هذه الفئة، بينما نرى النسب تقل عند فئتي الوضع الاقتصادي المتوسط والمرتفع وربّما يعود ذلك لكون الزواج عند هذه الفئات ليس بالضرورة يعبر عن حاجة مادية لها. ويعكس مستوى الدلالة البالغ 0.000 مستوى ثقة عالي لوجود ارتباط دال إحصائياً بين المتغيرين وبقيمة ارتباط وقدرها 0.323.

الجدول رقم (28) يبين العلاقة بين الوضع الاقتصادي والرأي بأن الزواج السياحي يؤمن احتياجات المرأة المادية

الوضع الاقتصادي		يؤمن احتياجات المرأة المادية			المجموع
		موافقة	محايدة	معارضة	
منخفض	العدد	61	9	1	71
	النسبة	% 85.9	% 12.7	% 1.4	% 100.0
متوسط	العدد	53	28	20	101
	النسبة	% 52.5	% 27.7	% 19.8	% 100.0
مرتفع	العدد	19	7	7	33
	النسبة	% 57.6	% 21.2	% 21.2	% 100.0
المجموع	العدد	133	44	28	205
	النسبة	% 64.9	% 21.5	% 13.7	% 100.0

Symmetric Measures

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	323.	000.
عدد الحالات	205	

الوضع الاقتصادي وأهمية التوثيق الرسمي لعقود الزواج :

يبيّن الجدول رقم (29) العلاقة بين الوضع الاقتصادي للمرأة والقناعة بأن التوثيق الرسمي لعقد الزواج عامل أساسي لاستقرار الحياة الزوجية، ونرى في الجدول نسبة تأييد مرتفعة عند فئة الوضع الاقتصادي المنخفض 93 % وتنخفض تدريجياً عند فئتي الوضع الاقتصادي المتوسط والمرتفع ويعود ذلك لقناعة الفئة الأولى بأن التوثيق الرسمي عامل مهم في استقرار الحياة الزوجية، ولكنه أيضاً يعكس حاجة ومصلحة مادية (بحسب الجدول السابق) ويمكننا أن نستدل على أن مثل هذا الزواج يعكس مصلحة مادية بحتة عند فئة الوضع اقتصادي المنخفض، فهم على قناعتهم بأنه التوثيق الرسمي عامل مهم لاستقرار الزواج إلا أنهم يرونه مهماً وضرورياً ويحقق احتياجات المرأة المادية. ونرى بقيمة مستوى الدلالة البالغ 0.001 وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين بقيمة ارتباط وقدرها 0.297.

الجدول رقم (29) يبين العلاقة بين الوضع الاقتصادي والرأي بأن التوثيق الرسمي عامل أساسي في استقرار الحياة الزوجية

الوضع الاقتصادي		يعتبر التوثيق الرسمي عاملاً أساسياً في استقرار الحياة الزوجية			المجموع
		موافقة	محايدة	معارضة	
منخفض	العدد	66	0	5	71
	النسبة	% 93.0	% 0.	% 7.0	% 100.0
متوسط	العدد	80	8	13	101
	النسبة	% 79.2	% 7.9	% 12.9	% 100.0
مرتفع	العدد	21	1	11	33
	النسبة	% 63.6	% 3.0	% 33.3	% 100.0
المجموع	العدد	167	9	29	205
	النسبة	% 81.5	% 4.4	% 14.1	% 100.0

Symmetric Measures

	القيمة	مستوى الدلالة
معامل التوافق	297.	001.
عدد الحالات	205	

رابعاً – النتائج والمقترحات :

أ- النتائج

1. تؤيد الغالبية الزواج الرسمي وتسعى المرأة إليه وهذا يتماشى مع العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في مجتمعنا.
2. تؤيد الغالبية أيضاً فكرة الزواج السياحي باعتباره شكلاً من أشكال الارتباط التي تجنب الوقوع في المحرمات، على الرغم من أن بعضاً منهم لا يراه سبباً لذلك.
3. للأسرة أهمية كبيرة ودور كبير في التنشئة وتوجيه المرأة للتمسك بالعادات والتقاليد والقيم المرتبطة بالقضايا الرئيسية والمصيرية بحياتها.
4. هناك نسبة عالية لم تعبر عن رأيها بوضوح حول فكرة أن الزواج السياحي يشكّل حلاً للحاجات الجنسية عند الشاب أو الفتاة، وربما يعود ذلك للهروب من التصريح بالمواضيع الجنسية

الحساسة في مجتمعنا، أو عدم القدرة على تعميم الحكم فلكل حالة حكمها الخاص، وليس من الحكمة تعميم هذه المقولة فهناك تأييد نسبي للفكرة بحدود 57 % لما يتعلق بالمرأة.

5. هناك تأييد نسبي بحدود 72 % لفكرة أن الزواج الرسمي يسبب أعباء كبيرة وربما يكون الزواج السياحي حلاَ لبعض هذه الأعباء.
6. ترى غالبية العينة أن الزواج السياحي لا يضمن حقوق المرأة بالشكل المطلوب، ويرجع ذلك للوعي الاجتماعي من جهة، وإلى وعي المرأة لحقوقها وحرصها على تكوين الأسرة والأطفال من جهة ثانية.
7. هناك ميل طفيف لتأييد فكرة أن هذا الزواج هو حل لمشكلات العوانس والمطلقات والأرامل، وعلى النقيض هناك فئة تعارض هذه الفكرة وترى أن هذا الزواج ليس حلاً لمشكلات العانسات والمطلقات ونسبة رفض مرتفعة نسبياً.
8. تباينت الآراء حول تحديد شرعية هذا الزواج وأنه يخلّ بالأخلاق والقيم الاجتماعية، فمنهن من ترى أنه زواج غير شرعي ويخلّ بالأخلاق وأخريات لا يرين فيه ذلك، ويدلّ التناقض على وجود شبهة غير واضحة بهذا الزواج.
9. عدم القناعة بمقولة أن هذا الزواج بهذه الطريقة لا يوفر الاستقرار العاطفي للمرأة فهو زواج مؤقت ويعبّر عن حاجة مؤقتة، ولا يكون عادة ترجمة للمشاعر أو الحاجات النفسية والعاطفية.
10. قناعة المرأة بأن ضمان حقوقها الفعلية هو التوثيق الرسمي لعقود الزواج ولا يوجد بديل عنه، وهو عامل أساسي لاستقرار الحياة الزوجية وتوفير الحماية الاجتماعية والاقتصادية لها في المستقبل.

ب- المقترحات

1. التركيز على دور الأسرة بإعطائها الأهمية من قبل الدولة.
2. توعية المرأة حول قضايا اجتماعية عديدة ومنها الزواج وأشكاله المختلفة وأهمية الاستقرار في حياتها.
3. دعوة المرأة لدراسة قرار الزواج والتريث باتخاذ القرار جيداً قبل الإقدام على الارتباط، ودراسة مستقبلها وكيفية ضمان حقوقها.
4. إثبات الزواج وتوثيقه رسمياً حفاظاً على حقوق المرأة وما يترتب عليه من آثار في حال الإنجاب.
5. التعرّف إلى أهل الزوج في حال تم اتّخاذ القرار بالزواج من أجل ضمان حقوقها وعدم ممانعة أهل الزوج بزواجهما.

6. إقامة برامج توعية وندوات اجتماعية حول هذا الموضوع وبيان النواحي السلبية لهذا الزواج.
7. إشراف الأهل على مواقع الانترنت التي يدخل إليها أبناؤهم، ومن ثم المتابعة في الحوار والنقاش والتنبيه للمخاطر وخلق نظرة شمولية عن الموضوع لدى الأبناء.
8. دعوة الجهات المعنية لوضع نظام ضبط مواقع الانترنت بالقدر الممكن والتي من شأنها تخفيف المشكلات الناجمة عن الاستخدام الخاطئ للتعارف والارتباط غير المنظم.

مراجع البحث

1. إبراهيم عثمان، مقدمة في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان ،1999
2. أميرة عرقسوسي، اتجاهات الطلبة نحو أشكال الزواج المستحدثة: العرفي ، المسيار-الفرند (دراسة ميدانية على طلبة قسم الاجتماع)، مجلة جامعة دمشق، دمشق، 2010، بحث محكم غير منشور.
3. حسن شلقامي، الزواج العرفي بين الشرعية والقانون، دار الهدى، المنيا، 1999.
4. عامر قنديلجي، لبحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية (أسسه- أساليبه- مفاهيمه- أدواته)، دار المسيرة، عمان، ط1، 2008.
5. عبد العزيز محمد عبد الله الحجيلان، المختار في زواج المسيار (دراسة فقهية مقارنة حديثة)، دار صفاء، عمان، ط1، 2009.
6. فارس محمد عمران، الزواج العرفي وصور أخرى من أنواع الزواج غير الرسمي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005.
7. فايز فايز التمر، تكاليف الزواج وتكوين الأسرة في مدينة دمشق ، جامعة دمشق، دمشق، 2005، رسالة ماجستير.
8. فريد كامل أبو زينة، وآخرون، مناهج البحث العلمي، طرق البحث النوعي، دار المسيرة، عمان، ط2، 2007.
9. ماهر منصور عبد الرزاق، الزواج العرفي حقيقته ، حكمه- أسبابه- آثاره- علاجه، دار اليقين، المنصورة، 2005.
10. محمد فؤاد شاكر، زواج باطل المسيار، العرفي- السري- المتعة، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، القاهرة،1997.
11. نادية منصور، الزواج السري ظاهرة الزواج العرفي، هلا للنشر والتوزيع ، القاهرة، ط1،2006.

مواقع الانترنيت

1. رضوى فرغلي، الزواج السياحي (سوق سري لتجارة الرقيق)، موقع جريدة القبس الكويتية، 16-3-2010.
2. الزواج السياحي بين سعوديين وسوريات يشرد /400/أسرة www.matan.cam/news
3. الزواج السياحي في مصر،12-9-2010www.assennara.net/print .php .

4. سعد الدين العبد الله، زواج الكاش، موقع الإلكتروني اليوم،10-7-2009.
5. سعد عبد الرحمن، القياس النفسي- الاختبارات والمقاييس النفسية .http://www.al-mostafa.info/data/arabic/depotz/gap.php2file=019381.pdf
6. وائل سامح، الزواج الصيفي بين السوريات والخليجيين، نوبلزنيوزسيريا أوول، 17-2-2010
7. ياسر عبد الرحمن، حماية الأسرة من أشكال الزواج الحديث، موقع الأسرة والمجتمع، 28-6-2007.
8. يوسف شيخو، أنواع الزواج بين (الزواج الحلال) و(الدعارة الحلال)، موقع نساء سورية،22-10-2010.

الهوامش:

1. الزواج السياحي بين سعوديين وسوريات يشرد /400/أسرة، www.watan.com/news
2. أميرة عرقسوسي، اتجاهات الطلبة نحو أشكال الزواج المستحدثة العرفي – المسيار – الفرند (دراسة ميدانية على طلبة قسم علم الاجتماع)، مجلة جامعة دمشق، دمشق ، 2010، ص2، بحث محكم غير منشور.
3. أميرة عرقسوسي، المرجع نفسه، ص30.
4. فايز فايز التمر، تكاليف الزواج وتكوين الأسرة في مدينة دمشق، جامعة دمشق، دمشق، 2005، ص8-9.
5. أميرة عرقسوسي، مرجع سابق، ص8.
6. رضوى فرغلي، الزواج السياحي، سوق سري لتجارة الرقيق، موقع جريدة القبس الكويتية، 16-3-2010.
7. يوسف شيخو، أنواع الزواج بين (الزواج الحلال) و(الدعارة الحلال)، موقع نساء سورية، 22-10-2010
8. أميرة عرقسوسي، مرجع سابق، ص7.
9. فارس محمد عمران، الزواج العرفي وصور أخرى من أنواع الزواج غير الرسمي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص78.
10. ناديا منصور، الزواج السري ظاهرة الزواج العرفي، هلا للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2006، ص54-55.
11. عبد العزيز الحجيلان، المختار في زواج المسيار (دراسة فقهية مقارنة حديثة)، دار صفاء، عمان، ط1 ، 2009، ص27.
12. حسن شلفاقي، الزواج العرفي بين الشريعة والقانون، دار الهدى، المنيا، 1999، ص91.
13. محمد فؤاد شاكر، زواج باطل : المسيار – العرفي – السري – المتعة، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، القاهرة، 1997، ص202.

14. عبد العزيز محمد عبد الله الحجيلان ، مرجع السابق، ص215.
15. يوسف شيخو، مرجع سابق.
16. وائل سامح، الزواج الصيفي بين السوريات والخليجيين، نوبلز نيوز، سيريا أوول، 2010/2/17.
17. وائل سامح، المرجع نفسه.
18. ياسر عبد الرحمن، حماية الأسرة من أشكال الزواج الحديث، موقع الأسرة والمجتمع، 28-6-2007.
19. نادية منصور، مرجع سابق، ص61.
20. المرجع نفسه، ص36.
21. المرجع نفسه، ص36.
22. المرجع نفسه، ص34-35.
23. سعد الدين العبد الله ، زواج الكاش، موقع الإلكتروني اليوم، 10-7-2009.
24. يوسف شيخو، مرجع سابق.
25. الزواج السياحي في مصر، 12-9-2010، www.assennara.net/print،php.
26. سعد الدين العبد الله، مرجع سابق.
27. المرجع نفسه.
28. عبد الرشيد الحافظ، مرجع سابق، ص46-48.
29. وائل سامح، مرجع سابق.
30. حسن شلقامي، مرجع سابق، ص113-115.
31. عامر قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية (أسسه- أساليبه- مفاهيمه- أدواته)، دار المسيرة ،عمان، ط1 ، 2008، ص145.
32. إبراهيم عثمان، مقدمة في علم الاجتماع ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، 1999، ص73.
33. سعد عبد الرحمن، القياس النفسي- الاختبارات والمقاييس النفسية
http://www.al-mostafa.info/data/arabic/depotz/gap.php2file=019381.pdf
34. - عامر قنديلجي ، مرجع سابق، ص67.

The Syrian Woman`s Attitudes Concerning the Tourism Marriage.

(A field study on a group of women in Damascus)

Dr. Amal Muti •

Introduction

The search has goaled to study the Syrian woman`s opinion on the tourism marriage which has appeared throughout the last years in the Syrian community.

This phenomenon goes with some social, economical and cultural changes and developments.

Tourism marriage is a way used to facilitate a marriage relation of a Syrian girl to a man from Arabic nationality. Such marriage often has many obstacles, especially when one of the two parties would try to get a divorce.

The matter gets complicated when the woman demands her legal based on that marriage.

This kind of marriage can be critical especially to the woman.

Negative traces may appear concerning her, her family and her society, that is because of the duplication which the woman lives.

She is between two situations, on one hand, the values in the society especially those are related to the legal marriage foundations, and on the other hand, this tourism marriage connected with the new materialistic values.

This marriage is clearly based on the two party interests, not for sake of forming a family that grants the society with useful members.